

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ١٢

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

مجرد تخفيض النفقات. إن ما نحن بحاجة إليه، فوق كل شيء، هو منظمة أقوى وليس منظمة أضعف، منظمة تكون أكثر قدرة على التعامل مع التحديات العالمية العديدة للقرن الحادي والعشرين.

ليس هناك بديل للأمم المتحدة. ولذلك، فإن استمرار المنظمة في التطور أمر لا بد منه. لكن المنظمة لن تتطور في اتجاه مقبول بشكل عام تحت إكراه أو تهديد. والاتفاق على الإصلاحات الضرورية وتنفيذها لن يتحقق إلا بروح من الحوار والتراضي.

وهذا ينطبق بنفس القدر على العمل الجاري الآن لتكليف مجلس الأمن. إن إدخال تغييرات على تشكيله ووسائل عمله ينبغي أن يظل مسألة ذات أولوية. ويجب أن يعكس المجلس على نحو أفضل الحقائق السياسية والاقتصادية في عالم سريع التغير. إن استمرار فعاليته أمر يتوقف على المشاركة البناءة من جانب جميع أعضائه، وكذلك على بلوغ التمثيل المنصف والحجم الميسر لسير عمله. فينبغي أن يتم توسيع المقاعد سواء في الفئة الدائمة أو غير الدائمة على نحو متوازن جغرافياً، بما في ذلك تخصيص مقعدين دائمين لألمانيا واليابان. وينبغي أن نضمن أن تتوفر

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

## المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لأيسلندا، سعادة السيد هالدور أسغريمسون.

السيد أسغريمسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وأعاهدكم على تقديم دعم وفد بلدي التام.

خلال السنة الاحتفالية الخمسين الماضية، أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجدداً تأييدها المقاصد والأهداف الرئيسية للمنظمة. وقوة الدفع التي حققتها هذه الذكرى يجب أن تستخدم الآن لمواءمة المنظمة مع الحقائق الجديدة. وتحقيقاً لهذا يتعين القيام بإصلاحات هيكلية ومالية تحدد الأولويات وتعيد تخصيص الموارد. لكن وسيلة التنفيذ يجب ألا تكون

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

آثار دولية خطيرة. والأحداث في العراق ليست إلا أحدث الأمثلة على ذلك. ويتعين أن تتصدى الأمم المتحدة لهذه الصراعات بطريقة شاملة. فإلى جانب الوظيفة المهمة المسندة إلى مجلس الأمن ينبغي توظيف منظومة الأمم المتحدة الأكبر بمزيد من الفعالية في العمل على منع الصراعات المسلحة والمساعدة في تعمير المجتمعات الخارجة من الحرب. ومن الضروري كجزء من هذا النشاط الوقائي الانتباه اليقظ إلى التهديدات أو الأفعال العدوانية التي يمكن أن تقوض الاستقرار الإقليمي أو الدولي. وما الإرهاب الدولي إلا عدوان بوسائل غير تقليدية. وضحاياه أساسا من المدنيين. ولا يمكن قبول قيام دول فرادى باللجوء إلى الإرهاب أو إقراره. وينبغي أن تعكس إجراءات المجتمع الدولي على نحو سليم الانزعاج العالمي من التحالفات بين الإرهابيين وأحد الدول.

ومن دواعي القلق المتزايد المخططات الشريرة للإرهابيين والجريمة المنظمة، وذلك لأسباب ليس أقلها أنها كثيرا ما تستند إلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وبوسع الأمم المتحدة أن تفعل الكثير لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة وإيقاف الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. وأيسلندا تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ تركز لمكافحة المخدرات.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لتعزيز احترام صكوك حقوق الإنسان التي تنطبق على مناطق الصراع. ويعد إنشاء محاكم دولية لجرائم الحرب خطوة في الاتجاه الصحيح، بشرط أن تنال التعاون اللازم للوفاء بولايتها من جميع الأطراف المعنية.

ولقد استطاعت المنظمة عن طريق عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية أن تتصدى لأهم القضايا التي تواجه البشرية. وأبرزت هذه المؤتمرات ضخامة مهمتنا والعلاقة المتشابكة بين مختلف القضايا العالمية التي نطالب في مناسبات كثيرة بمعالجتها، سواء أكانت الفقر المدقع أم التردّي البيئي أم فرط الزيادة السكانية أم انتهاكات حقوق الإنسان أم الظلم الاجتماعي. وباختتام هذه السلسلة غير المسبوقة من المؤتمرات بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية في اسطنبول في

للدول الصغيرة أو المتوسطة فرصة تمثيلها في المجلس.

ينبغي مواصلة تقوية منظومة الأمم المتحدة في مجالات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية. وتجديد حيوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر هام إذا أريد للمجلس أن يكون محفلا هاما للتنسيق ووضع السياسات بشأن المسائل التي تؤثر على حياتنا اليومية. إن أيسلندا مرشحة للانتخاب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدور الانعقاد المقبل، وهي على أتم استعداد للمشاركة بشكل بناء في عمل المجلس وفي المناقشة التي تدور بشأن مستقبله.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بومانيس (لاتفيا).

وسوف نتذكر التوقيع في هذا الأسبوع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أنه خطوة هامة في سبيل الحد من سباق الأسلحة النووية، وأنه يضعنا على درب نزع السلاح النووي الحقيقي. وأود أن أحث البلدان الأعضاء على التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

فانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مبعث قلق مستمر للمجتمع الدولي. ويعد الامتثال غير المشروط والعالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولمعاهدتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، والآن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خطوة حاسمة نحو القضاء على الأسلحة التي تهدد الحياة على كوكبنا.

غير أن الفظائع المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل يجب ألا تعمينا عن المعاناة الواسعة النطاق بسبب الأسلحة التقليدية التي تكتسي طابعا تدميريا متزايدا. والألغام البرية على وجه الخصوص تمثل خطرا متناميا، فهي تشوه الأبرياء وتقتلهم بلا تمييز، ناهيك عما يحدث للمقاتلين. وأيسلندا تؤيد بشدة فرض حظر شامل على استعمال وإنتاج وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد.

وفي أعقاب الحرب الباردة تزايد اتضاح كيف أن المنازعات الإقليمية المطولة يمكن أن تترتب عليها

أخرى كالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

وشاركت أيسلندا بنشاط في اعتماد برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. والتلوث من هذا النوع هو المسؤول عن أكثر من ٨٠ في المائة من التلوث البحري. ولتيسير تنفيذ البرنامج ستنظر الجمعية العامة في هذه الدورة في مشروع قرار عن الترتيبات المؤسسية لتنفيذه.

ورغم هذا تبقى التحديات الرئيسية. فيجب التصدي لمسألة التحكم في استخدام الملوثات العضوية الصامدة. وترحب أيسلندا بالاقترح المقدم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء لجنة دولية في عام ١٩٩٧ بغرض التوصل إلى اتفاق عالمي في هذا الشأن.

إن أيسلندا تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وقد ركزنا تركيزا شديدا على المشاركة البناءة. وهذا مصداق لإيماننا بما للتعاون المتعدد الأطراف من أهمية للدول الصغيرة وخصوصا إيماننا بالآمال والتطلعات المنوطة بالمنظمة العالمية.

إن الأمم المتحدة تحتل مكانا أمثلا للقيام بإنجازات في مجالات محددة تخرج عن متناول السلطات الوطنية أو الإقليمية. بيد أنها لن تدرك أبدا القدرة على تحقيق جميع التوقعات. وبينما تناقش الدول الأعضاء أمر الإصلاحات، أود أن أؤكد بأهمية تحديد أولويات، وجعل هذه الأولويات معروفة تماما. ذلك أن تشكيل أمم متحدة جديدة ملائمة للقرن الحادي والعشرين ينبغي أن تكمله جهود إعلامية نشطة، تهدف إلى كفالة استمرار ثقة الجمهور وتأييده.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية لفنلندا، سعادة السيدة ترجا كارينا هالونين.

السيدة هالونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أن أقدم أخلص تهاني للسفير غزالي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. إن هذه

حزيران/يونيه الماضي نجد أنفسنا مدينين للأجيال القادمة بأن نعمل يدا بيد بأذلين قصارى جهودنا لتنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها.

وحقوق الإنسان العالمية هي الأساس الذي يقوم عليه عمل الأمم المتحدة. ويشمل ذلك ضمان المساواة بين الجنسين وحقوق أضعف فئتين في المجتمع أي الفقراء والمعوقين. ويتزايد استهداف الأطفال وتعريضهم لضغوط الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان. فبعد ست سنوات من عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لا يزال يتعين علينا القيام بعمل أفضل هو تنفيذ التزاماتنا تجاه الأطفال. وفي هذا السياق ترحب أيسلندا بوجه خاص بتوصيات مؤتمر ستوكهولم العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، وتتمنى أن تراها منفذة بأسرع ما يمكن.

وعلى أبواب القرن الحادي والعشرين نعتبر الجوع وسوء التغذية من الظواهر المخجلة. ويخلق بالمجتمع الدولي، بما لديه من موارد، أن يكفل الأمن الغذائي للبشرية جمعاء. ويرجى أن يتوصل مؤتمر القمة العالمي للأغذية القادم إلى التزام على أعلى المستويات السياسية بالإسراع ببلوغ هذا الهدف.

وبما أن أيسلندا بلد مدين ببقائه وازدهاره لمحصوله من الموارد البحرية الحية فإنها قد أكدت دائما على إمكانات المحيطات كمصدر رئيسي للتغذية. وقد اكتسبت مصائد أسماكها من الخبرة والتكنولوجيا ما يمكن أن يفيد الآخرين. ولدى حكومة أيسلندا الاستعداد لتيسير التعاون الدولي في هذا المضمار. فهي تسهم بنشاط في ترسيخ القانون الدولي الذي ينظم حماية المحيطات واستدامة استغلالها. وقد سجلت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نجاحا تاريخيا بالفعل في مجال القانون الدولي وهي تظل من أهم إنجازات الأمم المتحدة.

وتعد البحار وقاع المحيطات مستودعات لموارد هائلة. ولذا يعتبر اتفاق المجتمع الدولي على إطار قانوني شامل في هذا الصدد إنجازا رئيسيا. فالاتفاقية تفتح آفاقا لحل الصراعات الخطيرة بشأن استخدامات البحار التي يمكن أن تضر بالتعاون الدولي. وقد وفرت الاتفاقية بالفعل أساسا لإبرام اتفاقات

أولا، يجب أن نكفل ألا يتسبب النقص في الأموال في الإضرار بآليات الأمم المتحدة التي أنشئت لتشجيع احترام حقوق الإنسان ورصد مراعاتها. إذ يحق للمندوب السامي لحقوق الإنسان، ومقرريه الخاصين والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة الحصول على دعمنا. وينبغي أن تصر الجمعية العامة على إتاحة التمويل اللازم.

وفي المقام الثاني، يجب أن نساعد على إنشاء محكمة جنائيات دولية دائمة، وفقا لما خلصت إليه اللجنة التحضيرية، كي تعالج الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان. ولست بحاجة إلى الإفاضة في ذكر أسباب ذلك. فإن نظرة واحدة إلى رواندا أو إلى يوغوسلافيا السابقة تكفي.

ويجب، ثالثا، أن نكفل المتابعة المستدامة والمتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة، من فيينا إلى استانبول، حتى نقوم بالتنفيذ الكامل لبرامج العمل المتفق عليها. ويجب على الحكومات، على الصعيد الوطني، أن تخصص الموارد اللازمة لتحويل التدابير المتفق عليها إلى حقيقة واقعة. وفي حالتي مؤتمري فيينا وبيجنج بصفة خاصة، ينبغي أن يكون تمتع النساء في كل مكان تمتعا كاملا ومتساويا بحقوق الإنسان هو الهدف الأول الذي تصبو إليه الأمم المتحدة وجميع الحكومات.

وفي فنلندا حصلت المرأة على الحقوق السياسية كاملة، أي حق التصويت وحق آخر لا يقل عنه أهمية هو حق انتخابها في البرلمان، في وقت مبكر جدا هو عام ١٩٠٦؛ أي قبل تسعين سنة خلت. وبذلك فإن فنلندا هي أول بلد في العالم أصبح فيه ذلك أمرا مستطاعا. وقد قطعنا شوطا بعيدا منذ ذلك الحين، ولكننا لا نزال نحتاج إلى المزيد من التقدم حتى تصبح للمرأة نفس المكانة في المجتمع الفنلندي التي للرجل. وأعرف أن ذلك يصدق أيضا، بدرجات متفاوتة على بلدان أخرى.

والأطفال، إناثا وذكورا، يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان. لقد تحقق التصديق العالمي تقريبا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ويجب الآن على الدول الأطراف أن تحقق كذلك التنفيذ العالمي لها. ورسالة المؤتمر الذي انعقد في الآونة الأخيرة في

الدورة سوف تعالج مسائل عديدة صعبة وهامة. وأنا واثقة أننا، بفضل قيادته المحنكة والحكيمة، سوف نحقق نتائج طيبة وبناءة. وأود أيضا أن أعرب عن شكر حكومتي وتقديرها للأمين العام، وللنساء والرجال الكثيرين المتفانين في العمل في أمانة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أشير إلى البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء أيرلندا، بالنسبة عن الاتحاد الأوروبي. إن حكومتي تؤيد ذلك البيان كل التأييد.

وبينما تلج الأمم المتحدة عامها الحادي والخمسين، هناك نتيجة مستخلصة بادية للعيان: فمسائل السلم والتنمية وحقوق الإنسان لم يعد في الإمكان الفصل بينها فصلا واضحا. وإنما هي تتفاعل، وتفاعلا يكون على أشده في الأمم المتحدة.

ولأبدأ بحقوق الإنسان. لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام في المجتمعات التي لا تكون حقوق الإنسان للأفراد محترمة فيها، وحيث تنكر عليهم تطلعاتهم الديمقراطية. فالانتهاكات المنتشرة لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات، تولد عدم الاستقرار والنزاعات. وعندئذ تدعى الأمم المتحدة إلى معالجتها، ولكن كثيرا ما يكون ذلك بعد فوات الأوان. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة لمجتمعات تهدر فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الحقوق السياسية. والحكم الاستبدادي لا يرد الفقر أو التدهور البيئي. ولا يمكن أن يكون الطابع العالمي لحقوق الإنسان موضع تساؤل. من الصحيح أن الحضارات تختلف والمجتمعات تختلف، ولكن لا يعني ذلك إمكان التذرع بالعوامل الثقافية والدينية والفكرية وغيرها كمسوغات لمشروعة لانتهاك حقوق الإنسان. ومن يفعل ذلك إنما ينكر المساواة الأساسية بين البشر.

غير أن إعلان الالتزام بالمبادئ العامة ليس أمرا كافيا. فمحك الاختبار هو بالطبع الممارسة. وهنا في الأمم المتحدة ينبغي أن نسأل أنفسنا ماذا نستطيع أن نفعله معا لمساندة احترام حقوق الإنسان. إنني أرى على الأقل ثلاثة مجالات يمكن للجمعية العامة، وينبغي لها، أن تعمل فيها.

المناسب وبمساعدة أعضائها، بما في ذلك توفير التمويل اللازم.

عاد الرئيس إلى شغل مقعد الرئاسة.

فللوقت أهمية قصوى عند الاستجابة للآزمات، وزيادة تطوير الترتيبات الاحتياطية القائمة مع الدول الأعضاء هي أفضل طريقة عملية لتعزيز قدرة المنظمة على الرد السريع. وبالتالي، فإن فنلندا تؤيد تأييدا قويا القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء وحدة في الأمم المتحدة تكون مقرا للوزع السريع.

وبطبيعة الحال، فإن الوقاية خير من العلاج. ويصدق ذلك على مجال حفظ السلم أيضا، وقد جاء الوزع الوقائي ابتكارا يجري تطبيقه الآن فعلا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفنلندا على اقتناع بأن عملية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي تسهم مساهمة هامة في استقرار المنطقة بأكملها. فهي عملية مكتملة من عمليات الدبلوماسية الوقائية، إذ تشمل بذل المساعي الحميدة وأعمال الرصد، والتنمية البشرية والمؤسسية بالإضافة إلى وزع القوات. وهذا الإسهام، الذي يستند إلى الولاية الحالية، ينبغي أن يستمر حتى تتم على نحو أفضل كفاءة السلم والاستقرار في المنطقة كلها.

إن هذه السنة هي سنة الحظر الشامل للتجارب النووية. هذا هو ما طالبت به الجمعية العامة قبل عام، وهذا هو ما وافقت عليه الغالبية الساحقة من دول العالم. ولقد كان من دواعي الفخر لي أن أوقع بالنيابة عن بلدي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستعزز هذه المعاهدة أمننا جميعا، دون استثناء. وإن حظر تفجيرات التجارب النووية هدف التزم به المجتمع الدولي طوال عقود. والمعاهدة تحقق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، تمثل المعاهدة خطوة نحو إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

بيد أن التركيز على الأسلحة النووية غير كاف فنحن بحاجة أيضا للتركيز على أسلحة تشوه وتقتل البشر اليوم. إنها أسلحة تقليدية، وأخص بالذكر منها الألغام البرية أو غيرها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ستوكهولم. وهو مؤتمر ستوكهولم العالمي ضد استغلال الأطفال الجنسي لأغراض تجارية، كانت رسالة واضحة: وهي أن التنفيذ الكامل لحقوق الأطفال هو أيضا أفضل ضمان ضد الاستغلال الجنسي. ويجب الآن على الأمم المتحدة أن تتابع، مع الحكومات، التزامات ستوكهولم، وأن يجري ذلك بهمة.

إن أشد المجتمعات ديمقراطية معرضة هي أيضا لحدوث نزاعات بل حتى نزاعات مسلحة. ولذا ينبغي أن نبذل قصارانا للحيلولة دون تلك النزاعات، وأن نستعمل، لهذا الغرض، جميع الوسائل المتاحة للجماعة الدولية.

إن فنلندا تؤمن بقيام الأمم المتحدة بحفظ السلم. وقد شاركنا على مدى أربعين عاما، ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة هذه المشاركة. إن تعقد النزاعات البالغ في وقتنا المعاصر قد حول تفكير الأمم المتحدة نحو القيام بعمليات شاملة للسلم. فحفظ السلم يجب أن ينظر إليه كجزء من عملية شاملة للسلم. ونحن نحبز هذا النهج. إذ ينبغي للعنصرين المدني والعسكري في أي عملية للسلم أن يعملوا في تعاون وثيق. والحدود المصطنعة التي تفصل بينهما ينبغي ازالتها منذ البداية، عند صياغة التفويض الذي يصدر للقيام بالعملية المعنية. ومن المهم أيضا ربط عملية السلم بالجهود الأطول مدى الرامية إلى بناء السلم عن طريق إيجاد الاستقرار والتنمية البشرية المستدامة.

لقد تعلمنا بالطريق الصعب خلال بضع السنوات الماضية. فحفظ السلم التابعون للأمم المتحدة غير ملائمين لإنفاذ السلم. فينبغي، ويصح، أن يسند مجلس الأمن هذا العمل إلى غيرهم - سواء إلى منظمات إقليمية أو غيرها من الائتلافات الخارجية التي تنشأ بمناسبةها - إذا لزم الأمر. غير أن هذه حالات استثنائية. أما بالنسبة للأغلبية الساحقة من النزاعات، فإن الأمم المتحدة ستكون الجهة التي يلجأ إليها لحفظ السلم. فحتى إن وجب تمكين الأمم المتحدة من أن تقول لا في بعض المناسبات، فإن المنظمة العالمية لا يمكن أن تنفض يدها من مسؤوليتها. ثم أن الأمم المتحدة عندما تعمل ينبغي أن تعمل في الوقت

وستعمل فنلندا بصورة نشطة لإدراج حظر للألغام البرية المضادة للأفراد في جدول الأعمال التفاوضي لمؤتمر نزع السلاح عندما ينعقد المؤتمر مجدداً في كانون الثاني/يناير.

والأمم المتحدة في سعيها إلى تهيئة ظروف الاستقرار والرفاه، تمتلك أدوات اقتصادية واجتماعية فعالة. ويجري الآن استعراض كيفية أداء الأمم المتحدة لعملها في هذا المجال. وثمة بادرة مشجعة في هذا المضمار هي الموافقة في أيار/مايو على قرار يتعلق بإعادة هيكلة بعض المجالات وتنشيطها في قطاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإن المقياس الذي يقاس به مدى تأثير الأمم المتحدة على التنمية هو مدى تمكن المنظمة من تخفيف الفقر والإسهام في تحسين نوعية الحياة. وفي رأينا أن الأولوية الأولى حالياً ينبغي أن تعطى لتقييم أثر الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. ويسعدنا أن نلاحظ أن الجمعية بدأت عملية لهذا الغرض في العام الماضي.

ولدي ملاحظتان في هذا الصدد. أولاً، من الضروري أن تتركز أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على أكثر البلدان فقراً والقطاعات الأضعف في المجتمع. وثانياً، إن توحيد جهود الأمم المتحدة على نحو أفضل على المستوى القطري أمر من شأنه أن يعزز الفعالية. فهو يضمن تنسيقاً أفضل بين الأنشطة الإنمائية من جهة، والأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلام من جهة أخرى.

وإن الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخراً ترسم جدول أعمال شاملاً لجهود المتابعة. ومن هذه المؤتمرات مؤتمر سيكون حاضراً في الأذهان بصورة بارزة أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة ألا وهو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. إن هذا المؤتمر مثال واعد على ما لدى الأمم المتحدة من قدرات. لقد جعل الشواغل البيئية العالمية حقيقة يومية لنا جميعاً. وستوفر دورة المتابعة في العام المقبل فرصة فريدة لقياس التقدم واستعراض الأولويات.

والإفراط في تكديس الأسلحة الصغيرة وانتشارها يهددان بزعة استقرار المجتمعات والبلدان بل مناطق بأكملها. وهناك فريق من الخبراء التابعين للأمم المتحدة، وبلدي ممثل فيه، يقوم بدراسة المشكلة الآن. وفنلندا من جانبها تتوقع صدور توصيات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها أن نعالج على الصعيد الوطني والإقليمي ومن خلال الأمم المتحدة، هذا الخطر الجلي المائل.

والاستخدام العشوائي للألغام البرية المضادة للأفراد هو أكبر مظهر ملموس لكون الأسلحة الصغيرة قد أصبحت تشكل حالة تستدعي عملاً عاجلاً. فالمجتمعات عندما تحقق السلام في نهاية المطاف، بعد أن تكون قد خربت من جراء سنوات من الحرب تواجه عقبات كأداء في جهودها لإعادة التعمير بسبب الألغام البرية التي زرعت بالملايين على نحو عشوائي. ويلزم بذل جهد دولي متضافر بإشراف الأمم المتحدة للمساعدة في تطهير الألغام. وينبغي لأنشطة إزالة الألغام أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من ولايات حفظ السلم، وهذا ما اقترحته مؤخرا ألمانيا وأقره مجلس الأمن.

ومع ذلك، بات من الواضح بصورة متزايدة أن الحل الوحيد في النهاية إنما يكمن في فرض حظر على الاستخدام اللإنساني والعشوائي للألغام البرية. ولكي يكون هذا الحل فعالاً، يجب أن يكون الحظر ملزماً من الناحية القانونية وعالمياً وقابلًا للتحقق من تطبيقه. وكخطوة أولى، فإن جميع الدول ينبغي أن تلتزم وتلتزم ببروتوكول الألغام البرية لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي تم تعزيزه على نحو كبير. وإنني أجد صعوبة بالغة في فهم السبب الذي يدفع بدولتين من بين كل ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة إلى الاستمرار في البقاء خارج تلك الاتفاقية.

وكخطوة متزامنة، تقترح فنلندا البدء بمفاوضات عالمية بشأن معاهدة تحظر جميع الألغام البرية المضادة للأفراد. والمحفل الطبيعي لإجراء هذه المفاوضات هو الجهاز التفاوضي الوحيد لنزع السلاح الذي يملكه المجتمع الدولي، أي، مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

اننا متفقون على أن الأمم المتحدة تحتاج إلى إعادة التركيز والتبسيط في عملها. فلنبدأ الآن التصميم والعزيمة اللازمين لإجراء الإصلاح اللازم فعلا.

خطاب سعادة السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

اصطحب سعادة السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا إلى المنصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني بالغ السعادة الترحيب برئيس وزراء ماليزيا سعادة السيد مهاتير محمد، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مهاتير (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أشهد ماليزيا يرأس الجمعية العامة، وهو شرف يتحقق لماليزيا لأول مرة. ونحن نشعر بالامتنان لجميع الدول الأعضاء على مؤازرتها لنا ولا سيما أعضاء المجموعة الآسيوية، التي أسرعرت إلى إعلان تأييدها لترشيح ماليزيا.

وأعتقد أن هذا الاختيار كانت له علاقة بجهود ماليزيا ومشاركتها مع الأمم المتحدة وعلى الصعيد العالمي. وقد شاركنا، ولما تمضي ثلاث سنوات على استقلال ماليزيا، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الكونغو. واليوم، في البوسنة والهرسك قد تكون ماليزيا البلد النامي الوحيد الذي يشارك في قوات حفظ السلم تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وهي تدفع بالكامل تكلفة هذه المشاركة. وستواصل ماليزيا المشاركة في الأنشطة الدولية، التي تتبناها الأمم المتحدة وغيرها، جامعة في ذلك بين الغيرية والمصلحة الذاتية المستنيرة.

في هذا الوقت من السنة الماضية، كان هناك احتفال كبير بالأمم المتحدة لبلوغها سن الخمسين. ووسط الاحتفالات، والثناء العاطر على إنجازات الأمم المتحدة، أعربت الوفود عن شواغل خطيرة بشأن

وأرى أن من بين الأولويات البازغة إيجاد الالتزام السياسي على الصعيد العالمي بإدارة الغابات إدارة مستدامة. وفنلندا تولي أهمية كبيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات الذي تم انشاؤه فعلا، والذي يتوقع التقدم إلى الدورة الاستثنائية بتوصيات هامة ذات طابع عملي.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أشير إلى البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي أمس والمتعلق بأعمال القتل والعنف التي وقعت في الضفة الغربية وغزة. وأريد أن أعلن أن حكومة بلدي تؤيد هذا البيان تأييدا تاما. وباسم حكومة فنلندا، أناشد الطرفين المعنيين اتخاذ كل إجراء ممكن لإعادة الهدوء والامتناع عن القيام بأعمال العنف والاستفزاز. كما أننا نحث الطرفين على المشاركة مجددا في عملية السلام، هذه العملية التي حققت نتائج واعدة من قبل.

وفي ضوء أهمية دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن إصلاح المجلس يكتسي طابع العجالة بصورة خاصة. والمناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع أثناء الدورة الخمسين كانت شاملة ومفيدة. لقد برز توافق في وجهات النظر بشأن العديد من القضايا الهامة، إلا أن الخلافات ما زالت قائمة بشأن قضايا أخرى. وأعتقد أن الوقت قد حان الآن للمضي قدما والبدء بمفاوضات حقيقية بشأن إصلاح شامل للمجلس.

وفي غضون ذلك، وخلال أسابيع قليلة سنقوم بانتخاب الأعضاء الجدد غير الدائمين لمجلس الأمن الحالي. ومثلما هو معروف جيدا، فإن بلدان الشمال الخمسة ستؤيد تأييدا تاما ترشيح السويد. وإنني لعل ثقة أن الدول الأعضاء الأخرى ستدرك أيضا مزايا ترشيح هذا البلد المجاور لنا.

عندما تكلم نائب رئيس وزراء أيرلندا، السيد ديك اسبرينغ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أكد على التزام جميع الدول الأعضاء بدفع متأخراتهم وأنصبتهم المقررة إلى الأمم المتحدة. وفنلندا باعتبارها أول دولة عضو تدفع بالكامل، دون تأخير ودون شرط، نصيبها المقرر في الميزانية العادية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، أشعر أن من حقي ومن واجبي أن أكرر مرة أخرى ذلك النداء.

الدولي بصورة جماعية لإحداث تغيير كبير يسفر عن مشاركة أكثر إنصافاً في القوة السياسية والاقتصادية. وهذه الدعوة إلى الإصلاح تصبح أكثر عجالة عندما نرى أن الفروض التي تبني عليها إدارة العلاقات الدولية اليوم فروض تواصل ادامة نظام ظالم ظلما فادحا.

فالبلدان الكبرى مستمرة في إساءة استعمال سلطتها بصفة منظمة. وهي تطبق جزاءات انتقائية ومعايير مزدوجة على العالم النامي لتعزيز مصالحها الوطنية الضيقة. فبلدان الشمال بتجاهلها الواضح لمفهوم تعدد الأطراف، الذي تلازمه خصائص الاحترام المتبادل وتقاسم المصالح، إنما تواصل إحكام قبضتها الفولاذية على كل مجالات الأنشطة الدولية، بما فيها المجال السياسي ومجالات التجارة الدولية، والتنمية، والبيئة، ووسائل الإعلام، وهذا قليل من كثير.

وكثيراً ما يغطي نهج الصفوة المختارة الذي تمارسه البلدان الكبرى تحت قناع العالمية أو خدمة المصالح المشتركة للأمم. ومع ذلك يتبين، حتى من مجرد النظرة السريعة إلى هذا النوع من العالمية ما ينطوي عليه من ورع كاذب ورياء. وعلى سبيل المثال، تحت ذريعة ضمان السلم والأمن الدوليين، تحتفظ الدول الحائزة للأسلحة النووية بحقها في تدمير جميع مظاهر الحياة على هذا الكوكب أو التهديد بتدميرها. ومع ذلك تنكر هذه البلدان على الدول الأخرى حتى حق استخدام الأسلحة التقليدية في الدفاع عن النفس.

وتأسف ماليزيا بعمق لعدم الوصول إلى توافق عام في الآراء بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكنها ترحب باعتماد دورة الجمعية العامة الخمسين بعد ذلك لهذه المعاهدة. ونحن نشعر بالقلق إزاء الطموحات النووية في منطقتنا وفي إسرائيل. والمسؤولية عن هذه الحالة تقع إلى حد كبير على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية لرفضها اعتماد جدول زمني لنزع السلاح النووي الأمر الذي يشكل عيباً خطيراً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء الفتوى الأخيرة لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. ولكي لا يصبح حكم هذه المحكمة في هذه القضية شيئاً عديم المعنى، يجب أن

مدى أهمية وفعالية هذه المنظمة والحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية حتى يمكن للأمم المتحدة أن تنجز على نحو أفضل مقاصد الميثاق ومبادئه. لقد جاءت الذكرى الخمسون وذهبت، ومع كل هذا الطبل والزمر لم يتحقق إلا القليل جداً.

ولا تزال المنظمة ذاتها بعيدة تماماً عن طموحات شعوب الأمم المتحدة، التي من واجبها النهوض بها وحمايتها. ونتعشم أن تكون مأساة البوسنة والهرسك في سبيلها إلى التحسن بمساعدة دولية، ولكننا نرى آمالاً وطموحات الفلسطينيين تقوضها حكومة إسرائيل الجديدة التي تساندها للأسف بعض الدول الغربية، وهي تتراجع عن الاتفاقات المبرمة بعد مفاوضات شاقّة. وفي هذه اللحظة، اتخذت إسرائيل قراراً متهوراً لا يعرقل فحسب عملية السلم بما سببه من ضياع الأرواح بل هو قد يشير أيضاً ثائرة الدول الإسلامية والمجتمع الإسلامي إذا ما انتهكت حرمة المسجد الأقصى. وفي أفريقيا، لا تزال الصومال، ورواندا، وليبيريا تصارع للبقاء بالكاد على قيد الحياة بينما تنتظر بوروندي مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية لتفادي كارثة. وتوجد بلدان مثل أفغانستان، من ضحايا الحرب الباردة التي تخلت عنها الدول الكبرى وهي بحاجة إلى المساعدة من أجل التعمير والتغلب على الدمار الذي سببته الحرب. وماذا سيكون مصير الشيشان الضئيلة الحجم وشعبها الباسل، في مواجهة الهجوم المسلح من جانب روسيا العاتية؟

وبينما تعاني بعض البلدان النامية من التجزئة والتهميش، تواصل البلدان الكبرى توطيد سلطانها وجنيها للمغانم مستعينة في ذلك بسيطرتها على مجلس الأمن، واحتكارها للطاقة النووية، واقتصادها القوي الراسخ. ويرى المرء تقلبات وتحولات ومعايير مزدوجة، وانتقائية، حيث تطفئ اعتبارات السياسة المحلية على اعتبارات العدالة والإنسانية في الشؤون الدولية. وقد أصبح الالتزام بالتعددية مشروطاً بشروط كثيرة، والاستثمار في الأمم المتحدة مزعزعا إلى حد أدى في حالات كثيرة إلى التضحية بالاحتياجات العامة.

والآن، إذ تبدأ الجمعية العامة دورتها الحادية والخمسين، نحث مرة أخرى على أن يعمل المجتمع



تجارية. وبينما نعلق نحن أهمية على انتهاء أوجه عدم الكفاءة البيروقراطية وإنهاء تبيد للموارد، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة ليست شركة تجارية. وأن التركيز المغالى فيه على مسائل الإدارة الداخلية قد يصرف انتباه الأمم المتحدة عن مسؤولياتها العالمية الرئيسية. وبينما تنتقد ماليزيا الأمم المتحدة وقيادتها لا يسعنا إلا التعبير عن الأسف إزاء ميل الدول الكبرى إلى إعطاء الأمم المتحدة مهام معقدة، وبعثات مستحيلة، دون ولايات وسلطة واضحة أو دون موارد كافية. فكيف يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بعمليات حفظ السلام دون السلطة أو الوسائل اللازمة لحفظ السلام؟

ونجد أن أوجه الاجحاف في تقاسم السلطة في الأمم المتحدة شيء لا يطاق، وننظر بقلق شديد إلى الاتجاهات السائدة إلى زيادة إضعاف هذه المنظمة. وأن مركز ثقل جميع القرارات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على البلدان النامية يقع بالفعل في مؤسسات بريتون وودز غير الديمقراطية، ومنظمة التجارة العالمية، وطبعا مجموعة السبعة التي أقامت نفسها بنفسها.

ويتطلب تعزيز تعددية الأطراف إصلاح مؤسسات بريتون وودز التي تسيطر على الساحة الإنمائية. وتعمل هذه المؤسسات بشكل يتناقض وولايتها العامة. فصنع القرار فيها غير ديمقراطي وغير شفاف. وعلى الرغم من ولاياتها المحددة لتيسير التنمية وتنظيم نظام النقد الدولي، تستخدم هذه المؤسسات للسيطرة على بلدان العالم الثالث وللعمل كجواب للديون لصالح الشمال الغني. ويجدر بنا أن نلاحظ أن البنك الدولي قد حصل من باب سداد الديون مبلغا صافيا قدره ٧,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥ فوق ما صرفه كمساعدة للبلدان الفقيرة المدينة، وسجل ربحا يكاد يبلغ ١,٥ بليون دولار. وأصبح صندوق النقد الدولي فارقا لما يمليه المقرضون التجاريون وصار يضطلع الآن بدور وكالة عالمية لتحديد درجات الأهلية للائتمان.

وتواجه أغلبية البلدان النامية الفقيرة مستويات لا تطاق من الديون تمنعها من التمتع بقسط من

تبدل جهود جادة للتعجيل بعملية نزع السلاح النووي، بما في ذلك عقد الجمعية العامة لدورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح.

وبينما تنادي هذه الدول الكبرى بالسلام وتدين سباقات التسلح التي يخوضها الغير، نجد صناعاتها ناشطة في تطوير وتعزيز مبيعاتها من تكنولوجيات الدفاع وأسلحة الموت. فكباغ مخدرات يزود ضحاياهم الذين لا حول لهم والمدمنين بالمخدرات، تبقي صناعات الأسلحة القائمة في بلدان الشمال، البلدان الفقيرة غارقة في دوائر الفقر وانعدام الأمن، مهدرة بذلك مهارات وموارد بشرية حيوية.

ولعل نزعة الصفوة السياسية هذه تنشأ بصورة طبيعية لدى هذه البلدان القوية، فقد كانت دول عديدة منها صاحبة امبراطوريات في الماضي. ونجد الدليل على أولوياتها تجاه جدول الأعمال العالمي في البلاغ الأخير الصادر عن مؤتمر قمة الدول الاقتصادية السبع. فاصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، كمسألة عاجلة، قد أخلى السبيل لكي تصدر القائمة بدلا منه مسألة عولمة الاقتصاد العالمي. وهكذا يبقى مجلس الأمن أداة فجة لفرض السياسات الخارجية للأعضاء الدائمين.

وفي سياق العولمة يقال الكثير عن مصطلحات مثل "الترايط" و "المصالح المتبادلة". أما تعددية الأطراف فقد أزيحت جانبا. ولكن تعددية الأطراف هي أساس العلاقات الدولية والتعاون للذين ترمز إليهما الأمم المتحدة. ومن الآن فصاعدا، ستسود العولمة وتفقد الدول سيادتها.

ولننظر في الأزمة المالية الراهنة التي تواجه هذه المنظمة. إن الأمم المتحدة تقف على حافة الإفلاس لأنها أصبحت رهينة للمانح الرئيسي الذي هو أغنى بلد في العالم. ويرفض ذلك البلد الوفاء بأنصبة المقررة والمستحقة قانونيا، ويصر على الابقاء على هيمنته على إدارة الشؤون العالمية.

ويتمثل حل الدول الرئيسية للمأزق الذي تواجهه الأمم المتحدة في الحديث عن عملية إعادة تنشيط الأمم المتحدة، كما لو كانت عملية تقليص لشركة

في طياته مخاطر جديدة تهدد الاقتصادات النامية والاقتصادات الفتية. وليس على بلدان الجنوب الفقيرة أن تكافح لمجرد الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها فحسب، بل هي مضطرة الآن كذلك إلى تكييف سياساتها الاقتصادية للوفاء بالتزاماتها الجديدة بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة حتى يمكن للشركات التي تتخذ من الشمال قاعدة لها أن تقتحم أسواقها وتستولي عليها. فليس من حق الفقراء أن يحتفظوا بأسواقهم لأنفسهم حتى وأن لم تكن لديهم القدرة على الدخول في أسواق الأغنياء.

وليس التنافس المنصف والتنافس على قدم المساواة إلا للأغنياء وحدهم. وعلى سبيل المثال، فإن محاولاتهم لربط البيئة وشروط العمل بالتجارة في المصنوعات إنما هي محاولة واضحة لحرمان البلدان النامية من مميزات التنافسية الضئيلة. ولم تقام علاقة بين التجارة وشروط العمل بسبب الاهتمام برفاه العمال في البلدان الفقيرة، بل كإجراءات حمائية موجهة ضد الواردات المتزايدة بأسعار تنافسية من الجنوب.

ومما يضاعف من شر هذا التفسير المجحف لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، هو أن بلدان الشمال تتخذ إذا ما تعلق الأمر بنقل التكنولوجيا، مواقف مضادة للتحرير بشدة، إذ تصر على إرغام جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على سن مجموعة من القوانين الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية. وحيث أن الشمال يملك الجانب الأعظم من هذه الحقوق فإن هذا إنما يعني توفير الحماية القانونية لاحتكارهم التكنولوجي، ووضع قيد كبير على حق البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة.

لذلك يبدو واضحاً أن تفسير الشمال لـ "التجارة الحرة" و "تحرير التجارة" إنما هو إنهما من قبيل الشعارات ليس إلا فهما يعنيان التحرير حقيقة عندما يعودان بالنفع على الشمال، لكنهما يعنيان الحمائية إن يسراً إعاقه الجنوب. ومن ذلك أن انتقال السلع ورؤوس الأموال في العالم يلقي القبول والتشجيع، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لليد العاملة والتكنولوجيا. وحتى حينما يُطلب إلينا الإذعان لقواعد "الغات" ومنظمة التجارة العالمية، نجد أن بلداً واحداً يقوض بشكل

الازدهار والنمو العالميين. وخدمة الديون حسب المقاييس الراهنة لا تطاق والبلدان المدينة لا يمكنها نتيجة لذلك أن تفعل الكثير للتخفيف من حدة الفقر والبؤس فيها. والأرقام المثبطة تتكلم عن نفسها، هناك مبالغ تنفق على خدمة الديون تتجاوز المبالغ المكرسة لبرامج التمويل الرئيسية للرعاية الصحية والتعليم والإنتاجية الإنسانية.

وتشكل التخفيضات الحاصلة في جميع البلدان الصناعية تقريباً في التزامات المساعدة الميسرة تحوفاً في التعاون الإنمائي الدولي. وبصراحة، فإن الأغنياء يتراجعون عن التزاماتهم وتعهداتهم الرسمية. فالتخفيضات في التعهدات بإعادة تغذية موارد المساعدة الإنمائية الدولية، وعدم الاستعداد البادي لتسديد المتأخرات السابقة، على أثر صدور قرار من طرف واحد اتخذه المانح الرئيسي بخفض اشتراكاته، أمران أفضيا بمانحين آخرين إلى تخفيض اشتراكاتهم هم أيضاً.

وحيث أن مفهوم العولمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية، يصبح من الأهمية بمكان أن نلقي نظرة حذرة على وقائع ما يسمى بـ "التجارة الحرة". فالتاريخ الطويل المؤلم لمفاوضات جولة أوروغواي كان ينبغي أن يحذرنا من أن منظمة التجارة العالمية، على الرغم من أنها أنشئت بوصفها منظمة متعددة الأطراف لتنظيم التجارة الدولية، لن تكون مسؤولة إلا أمام أقوى البلدان من الوجهة الاقتصادية في العالم، فإن منظمة التجارة العالمية شأنها شأن مؤسسات بريتون وودز، ستبقى خارج نطاق المساءلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الأكثر ديمقراطية بكثير.

وخلال جولة أوروغواي، اكتشفت البلدان النامية أنه بدلاً من التفاوض بشأن وضع قواعد دولية للتجارة في المصنوعات، وسعت بلدان الشمال الغنية نطاق جدول الأعمال وضغطت لتحرير المجالات الاقتصادية التي تحقق لها امتيازات واضحة، خاصة في مجالي الخدمات المالية والاستثمارات.

وعلى الرغم من أن بعض بلدان الجنوب استفادت من تحرير التجارة، وماليزيا واحدة منها، فإن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة مع ذلك يحمل

قد تطفسى على التعددية أو تحاول التنكر في زيتها. والواقع أن الأغنياء قد وصفوا العولمة بأنها

"شراكة عالمية جديدة لأغراض التنمية".  
(المرجع نفسه، المرفق الثاني، رابعا)

وحسب نمط السلوك الحالي للبلدان الغنية، فإن العولمة تعني ببساطة تحطيم حدود البلدان بهدف إطلاق يد البلدان التي تتوفر لديها رؤوس الأموال والسلع للسيطرة على الأسواق. ولعل مستعمرات الامبراطورية البريطانية تتذكر "أفضلية الامبراطورية" عندما كانت الدولة المتبوعة تجعلها أسواقا مقصورة عليها. إن العولمة يمكن أن تعني هذا، فيما عدا أن السوق العالمية ستؤول للبلدان الغنية. كما أن الربط بقضايا غير تجارية أمر من شأنه أن يسلب الفقراء القدرة على تحدي الأغنياء في أي وقت تماما مثلما كان من غير المسموح للمستعمرات أن تسيّر على درب التصنيع.

وفي واقع الأمر نحن نعيش في عالم قاس وظالم، حيث نجد أن التطورات الرائعة في العلم والتكنولوجيا وقاعدة معلوماتنا المتطورة باستمرار لا تجاريا قدرة لدى الحكومات على تعبئة القوى للتغلب على المظالم الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها. إن الحقائق والأرقام موثقة تماما ومعروفة على نطاق واسع، لكنها تستأهل التكرار لمجرد تحريك ضمائرنا - إن ظلت لدينا حتى الآن ضمائر. ما هي القيم العالمية لهذا العالم المعولم إذا كانت أعداد متزايدة من الناس في الشمال والجنوب على السواء تعيش في فقر مدقع؟ إن خمس الجنس البشري - ١,٣ بليون شخص - يفتقرون إلى أبسط ضرورات المعيشة مثل الغذاء ومياه الشرب النقية في الوقت الذي نجد فيه أن الجوع والمرض اللذين من الممكن منعهما فعلا يوديان بحياة ٣٥ ٠٠٠ طفل في العالم يوميا. وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه في السنوات الأربعين الماضية تضاعف حجم الهوة الفاصلة بين الـ ٢٠ في المائة الأكثر غنى، والـ ٢٠ في المائة الأكثر فقرا.

هل يَنتظر منا أن نصدق البلدان الغنية عندما تتكلم عن شراكة عالمية جديدة وعن تحقيق التنمية المستدامة في حين أن الواقع أنه يوجد في الوقت

صارخ منظمة التجارة العالمية، وذلك بسنه قوانين عبر إقليمية ينبغي أن تخضع لها جميع الدول وشركاتها وإلا حرمت من فرص التعامل معه.

كما أن اتفاق "الغات" لا يحمي الموارد الجينية للجنوب في حين أنه يسمح بإصدار براءات اختراع وحقوق ملكية للمواد المنتجة بطريق التحوير الجيني. والآن نواجه واقعا نجد فيه أن بوسـع شركات التكنولوجيا الإحيائية الغربية عبر الوطنية أن تسرق الموارد الجينية على نحو يمكنها من جني أرباح هائلة، وذلك عن طريق إنتاج منتجات محورة جينيا من هذه المواد ذاتها. إلى هذا الدرك الأسفل وصلنا في السوق العالمية، حيث لا تتمتع بالحماية الهبات التي منحها الطبيعة للفقراء، في حين أنها تتحول، بعد أن يحورها الأغنياء، إلى ملكية خالصة لهم.

بطبيعة الحال هناك فائزون وخاسرون كثيرون في عالم منظمة التجارة العالمية، لكننا نخشى أن يصبح الخاسرون الرئيسيون قريبا، مرة أخرى، هم أفقر البلدان وأكثرها تهيميشا. لقد استفادت حفنة من البلدان النامية، ومنها ماليزيا. لكن اسمحو لي أن أوضح أننا حققنا مكاسبنا عن طريق الاقتصاد والادخار والانتاجية العالية وسعة حيلة شعبنا، فهذه ثمار عملنا نجنيها بعرقنا. وحتى لا ننسى، ينبغي أن نوضح هنا أن الرخاء الذي حققناه حديثا عاد بالنفع أيضا على الناس في البلدان المتقدمة النمو. لأن أسعار منتجاتنا تنافسية، وبذلك فهي تساعد على تقليل التضخم في البلدان الغنية. كما أن رخاءنا خلق أسواقا شاسعة وأخذة في التوسع لسلع البلدان الغنية مما يؤدي إلى خلق الوظائف ويساعد على تخفيض معدلات البطالة في تلك البلدان.

إن تعبير "عولمة" أصبح الكلمة الشائعة في عصرنا. وفي بلاغ مجموعة السبعة الكبار أعلن أن الـ "عولمة":

"مصدر أمل للمستقبل... [وهي] مسؤولة عن زيادة الثروة والازدهار في العالم". (A/51/208، المرفق الثاني، الفقرة ٢)

لكن البعض قد يقول إن العولمة، بهدفها في تحطيم الحدود وتحويل بلدان العالم إلى كيان اقتصادي واحد،

عصرنا فهي تحاول تخريب ومسح وعينا الاجتماعي. إذ نجد أن الصفوة المنعّمة في الشمال والجنوب تتعامى عن أهوال وشروخ الواقع. ويجري إخراج الناس والأحداث عن الملابس المحيطة بهم فتقتل قدرتنا على التعرف على جوانب الإنسانية المشتركة والحقوق المتساوية لجميع الناس في العالم. فلم تعد مشاهد الفقر والظلم تحرك النفور. والاستياء الشديد في النفوس بل أصبحت مجرد حقائق من حقائق الحياة المألوفة. وهكذا تبدأ عملية التجريد من الإنسانية والفصل بيننا وبين بقية المجتمع البشري.

وعلى الرغم من أن عصر المعلومات سيسمح دونما شك بالوصول الرخيص السهل للمعرفة والتعليم ويسهّل نشاط التجارة والأعمال في العالم، نجد أن إساءة استخدامه قد بدأت فعلا في إلحاق الضرر بالقيم الأخلاقية في العالم. فالمجون والعنف اللذان يتطوع المجرمون في الشمال بنشرهما ليسا أقل إفسادا وتلوينا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وليسا أقل خطورة من الاتجار بالمخدرات.

إذا كان بوسع دولة عظمى أن تطبق قوانينها على مواطني بلد آخر تعتبرهم مدانين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، فلماذا لا يجوز لبلدان لها معايير أخلاقية مختلفة أن تسلم المتاجرين بالمطبوعات الخلية لاتخاذ إجراءات قانونية ضدهم بموجب قوانين البلدان التي انتهكت قوانينها؟ ولماذا لا توضع قوانين دولية وتشكّل محاكم دولية لمعاقبة الذين ينشرون الفضائح والذين يثيرون الكراهية العرقية والعنف العرقي؟ ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف قبل أن يزداد العالم بأسره ترددا في التعضن الأخلاقي. ويجب أن تتوقف إساءة استخدام شبكة الإنترنت الموجودة في كل مكان.

وينبغي كسر احتكار الشمال لوسائل الإعلام الإلكترونية. ففي ظل الوضع القائم، نحصل على أخبار مُحرفة، يزيد بها سوء المذيعون الذين يفسرونها لصالحهم أو لصالح بلدانهم. وكالعادة، أصبحت البلدان الفقيرة التي لا دور لها في تشغيل وسائل الإعلام الدولية الضحايا الرئيسيين لشبكات الأنباء العالمية. ولا يقتصر الأمر على بث صور مشوهة عن بلداننا، بل إن ذلك يقوض قدرتنا على فهم ما يجري. لقد كان

الحالي ٢٠ مليون لاجئ بيئي بالإضافة إلى عدد مماثل من اللاجئين التقليديين؟ لماذا يتحتم على البلدان النامية أن تقبل التعابير والصيغ الملتوية للشمال المتقدم النمو في الوقت الذي نجد فيه أن "مساعدة التنمية" تعني زيادة في التدفق الصافي للثروة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية بمقدار لا يقل عن ٤٠٠ بليون دولار سنويا، إذا أدخلنا في الاعتبار معدلات التبادل التجاري وأسعار النقل وأعباء خدمة الديون وهجرة الأدمغة.

ومن بين العقبات التي يواجهها هذا العالم الذي يعج بالصراعات، ثمة معضلة خطيرة يواجهها المجتمع الدولي اليوم هي معضلة القيادة الدولية والتعاضد عن معالجة هذه القضايا الهامة جدا. إذ نشهد الدول الكبرى تتصلل دوما من المسؤوليات الملازمة لحقوق والامتيازات التي ينعم بها من يملكون كل هذه السلطة. لا بد لنا أن نقرر نوع العالم أو المجتمع الذي نريد أن نعيش فيه، وهذا العالم أو المجتمع ينبغي أن يبنى على قيم عالمية حقا.

وإذ نوشك على الدخول في الألف عام القادمة وإذ نجد أن التفوق البارز للقوى عبر الوطنية يطمس تعريف السيادة الوطنية، لا بد أن نتساءل بشكل جاد لماذا لا يزال يُسمح لأقلية قوية بإفلاس الأغلبية وإجبارها على الرضوخ لمصالحها الاقتصادية والسياسية الضيقة. إن البلدان الفقيرة لم تعد مستقلة. لقد سبق أن فقدت سيطرتها على عملاتها وهما هي الآن تفقد حدودها أيضا.

إن حرية الصحافة تلقى الثناء باعتبارها من المبادئ الديمقراطية الأساسية. بيد أن سيطرة حفنة من الشركات الغربية على وسائل الإعلام تجرد هذا المبدأ من كل معنى. إذ أن وسائل الإعلام الغربية، التي تجاهر بأنها النوافذ على العالم، تحركها وتراقبها جهات مسيطرة تتمكن دوما من تشويه الأنباء لكي تضع كل ما يحدث في الجنوب في أسوأ صورة ممكنة. وأي شيء إيجابي يحدث في الجنوب يجري تجاهله.

إن نمو ونفوذ الإلكترونيات والسواتل وتكنولوجيا المعلومات قد بلغا شأوا عظيما. بيد أن تأثيرها أصبح يثير واحدا من أكبر التحديات السياسية والأخلاقية في

الأمم المتحدة وعلى استعداد للاستثمار في هذه المنظمة الدولية بكل ما لديها من قوة وإيمان ونسيج أخلاقي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب سعادة السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روميونغ غونغ، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا.

السيد غونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم حكومة وشعب جمهورية كوريا أود أن أعرب لكم سيدي عن تهانينا المخلصة على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ونحن على ثقة من أن الجمعية برئاسة ستمتخذ إجراءات لإنعاش المنظمة العالمية، وأنتم تبنيون على الأساس الذي أرساه سلفكم، السيد ديونغو فريتاس دو أمارال، من البرتغال. وأعرب عن الامتنان أيضا للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، ولموظفي الأمانة العامة على عملهم الممتاز في هذه الدورة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بومانيس (لاتفيا).

إن العمل الأكثر إلحاحا لهذه الجمعية هو تصميم وبناء هيكل لتجديد الأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء، بما لديها من بصيرة وتصميم، أن تبني خطوة خطوة توافق آراء بشأن إصلاح لا يقتصر على إخراج المنظمة من أزمتها الراهنة، وإنما يعد المجتمع الدولي للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين أيضا. ونحن نرحب بالجهود التي تبذل لتقوية وإنعاش الأمم المتحدة. ولكن لا بد لنا أن نعترف في نفس الوقت أنه ما لم يتم التعجيل بإحراز التقدم في الشهور القادمة، فإن هناك خطرا حقيقيا من أن يفقد الزخم والشعور بالهدف اللذان تولدا في الذكرى السنوية الخمسين.

المبشرون الغربيون ينشرون الإنجيل في الماضي. واليوم، حلت محلهم وسائل الإعلام، فراحت تدمر جميع القيم التي نجلها وثقافتنا المتنوعة.

لم يكن الفشل من نصيب الأمم المتحدة دائما. ففي أيامها الأولى ساعدت على تفكيك امبراطوريات البلدان الأوروبية الغربية. وماليزيا ممتنة لها لأنها هي أيضا نالت حريتها نتيجة للإقناع الأدبي الذي قامت به الأمم المتحدة. ولكن الأمم المتحدة يبدو أنها الآن عمياء عما يفعل بالعراق وبالشيشان. فها هي دولة عظمى تتأثر من العراق، مطلقة القذائف على أهداف بعيدة لتركيب القيادة العراقية، متجاهلة معاناة الشعب العراقي المحاصر. ودولة عظمى أخرى أغلقت أبواب الرحمة أمام الشيشان ومارست القتل العشوائي باستخدام الصواريخ والقنابل بوحشية مرعبة لكي تبقى الشيشان جزءا من الامبراطورية. إلى أي مدى يجب أن تصل معاناة الشيشان قبل أن يحيط مجلس الأمن علما بما يجري فيها؟ أين هم أدعياء الدفاع عن حقوق الإنسان الذين يدعون أن الحدود الوطنية لا توقعهم؟

حقا إن كلمات عديدة تلقي كل عام في الأمم المتحدة تنعي أزمة الفقر وديون العالم الثالث وانتهاكات حقوق الإنسان والصراعات والحروب والتفسيخ الاجتماعي ودهور البيئة. إنها تكاد تكون مملّة، إلا أنه لم يفعل شيء من شأنه أن يخفف الحالة المحزنة هذه.

هل السبب أن إجراءات الأمم المتحدة لاتخاذ القرار بتوافق الآراء في المحافل الحكومية الدولية أصبحت عملية مملّة ومحبطة؟ أم أنه سوء الإدارة من جانب حكومات عدد كبير من الدول الفقيرة، مما يتيح للأغنياء أعذارا كثيرة تبرر عدم تقديم المساعدة؟

من السهل، بالطبع، استخدام الأمم المتحدة محفلا لكشف أوجه نفاق الشمال والجنوب على حد سواء، ولكن من الأصعب القيام بعمل جماعي لإحداث التغيير وحل المشاكل. ومع ذلك تؤمن ماليزيا بأن هذا الانتقاد المتكرر سليم وضروري، فالإجحاف والاضطهاد الدوليان لا ينبغي إلقاؤهما في سلة مهملات التاريخ. وأود أن أقول ثانية إن ماليزيا تؤمن إيمانا قويا بتعددية

واليوم، أود أن أركز ملاحظاتي على أربعة تحديات رئيسية تواجه الأمم المتحدة، ثم أدلي ببضع كلمات عن الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

عند النظر في تصميم وبناء هيكل تجديد الأمم المتحدة، نجد أن علينا أن نشكل منظمة استعدادها أفضل للاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية الأربعة التالية: أولاً، تقييد انتشار الأسلحة الخطرة والمدمرة؛ وثانياً، تعزيز قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام بطريقة فعالة؛ وثالثاً، مساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت تدعيم حماية البيئة؛ ورابعاً، تحسين آليات كفاءة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

إن المناداة بإرساء نظام دولي جديد تصبح جوفاء ما لم تقترن بفرض رقابة أكثر موثوقية على انتشار الأسلحة الخطرة، ولا سيما تلك التي يمكن استعمالها في التدمير الشامل. وحكومة بلدي، بصفتها من المؤيدين للابرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، ترحب بحرارة بالاعتماد الذي طال انتظاره للمعاهدة في وقت مبكر من هذا الشهر. ويساعد إبرام معاهدة الحظر الشامل على الحد من الانتشار النووي بكل أشكاله، ويسهم في نزع السلاح النووي. وجمهورية كوريا، بصفتها من الموقعين الأصليين على هذه المعاهدة، تهدف إلى التصديق عليها بسرعة. ولكي تصبح معاهدة الحظر الشامل معاهدة عالمية وقابلة للتحقق، تحث حكومة بلدي كل البلدان على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

ولئن كان مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل إلى توافق في الرأي بشأن معاهدة الحظر الشامل، فقد اضطلع بدور حاسم، من خلال عاميين ونصف من المفاوضات المكثفة، في صياغة نص المعاهدة النهائي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالمؤتمر وأن أؤكد للجمعية أن جمهورية كوريا، بصفتها عضواً جديداً في المؤتمر، لن تألو جهداً للاسهام في عمله الهام.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز صوب التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، لا تزال شبه الجزيرة الكورية تواجه تهديد الانتشار النووي. وما زال

وتؤيد حكومتي بنشاط مختلف أفرقة عمل الجمعية العامة في مساعيها لإيجاد طرق تجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة وديمقراطية. وكعضو في مجموعة الدول الست عشرة التي تدعم التعددية المحددة، يسرنا أيضاً أن نشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز مبدأ التعددية. والبيان المشترك للمجموعة، الذي جسد هذا المبدأ، أبلغه للجمعية العامة يوم الأربعاء الماضي السيد بيرسون، رئيس وزراء السويد، باسم رؤساء الدول أو الحكومات الستة عشر.

بيد أن جميع هذه الجهود، ستكون عديمة الجدوى إذا أخفقت الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية أو في تقديم التنازلات السياسية الضرورية للتوصل إلى صفقة إصلاحات قابلة للدوام. ولا يجب أن ننسى أن مبادئ التعددية التي أقيمت عليها الأمم المتحدة في حد ذاتها معرضة للخطر. وكما أوضح رئيس الجمعية العامة ببلاغة في كلمته الافتتاحية في ١٧ أيلول/سبتمبر يجب التخلي عن "متلازمة سيير العمل كالمعتاد" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الأولى، الصفحة ٣).

إن منظمنا تواجهه مشكلة مالية خطيرة نظراً للمتأخرات على الدول الأعضاء واشتراكاتها غير المسددة، ويحتاج مجلس الأمن إلى مواكبة العصر بأن يعكس التوسع في عضوية الأمم المتحدة وإلى الاتصاف بقدر أكبر من التوازن الجغرافي العادل وإلى العمل بكفاءة وشفافية وديمقراطية. وبغية الوفاء بشكل أفضل باحتياجات التنمية الاقتصادية، ولخفض الازدواجية، يجب أن نجري إعادة تقييم شاملة للعديد من الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية نفسها. ولئن كنا نرحب بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ كخطوة على المسار الصحيح، فإن هناك الكثير جداً مما يجب عمله. ولن يحكم التاريخ على الأمم المتحدة بعدد اللجان التي تشكلها أو بعدد القرارات التي تتخذها، ولكن بمقدار ما تضطلع به في الميدان يومياً لتعزيز السلام والازدهار والعدالة لشعوب العالم.

والأولوية الثانية في تجديد الأمم المتحدة ينبغي أن تكون تكييف عملها القيم والفريد من نوعه في مجال حفظ السلام وبناء السلام بغية التصدي للتحديات الجديدة. وبعد سنوات عديدة من التوقعات المتزايدة والولايات الموسعة، أجرت الدول الأعضاء خلال العامين الماضيين تقييما أكثر وعيا ليس للحدود المفروضة على قدرات الأمم المتحدة فحسب، بل الأهم من ذلك، لاستعداد تلك الدول لتوفير الدعم المادي والبشري اللازم لكي تضطلع المنظمة العالمية بدور أكثر طموحا. إن كلام نطاق عمليات حفظ السلام وطبيعتها موضوع تحت الاختبار حيث أن المطالبة بمشاركة الأمم المتحدة لا تزال تحتل مركز الصدارة في عالم يجابه عددا مخيفا من الصراعات والأعمال الإرهابية داخل الدول.

وأفراد حفظ السلام كثيرا ما يطلب إليهم الآن أن يضطلعوا بمهام متنوعة، مثل رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء الانتخابات، وإعادة تأهيل المؤسسات المدنية، وإعادة اندماج المتحاربين واللاجئين في المجتمع في وقت السلام. وعلى هذا، يسهم حفظ السلام الآن إسهاما مباشرا في بناء السلام ومنع الصراع. وعن طريق إعادة تأهيل القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لبلد مزقته الحرب، يمكن لبناء السلام بعد الصراع أن يعمل على منع نشوب الصراع مرة أخرى. إلا أن على الدول الأعضاء أن تسلم بأن توسيع نطاق أهداف حفظ السلام يجب أن يواكبه توسع في موارد الأمم المتحدة وقدراتها لكي تتمكن من الاضطلاع بهذه المهام. فالسلام له ثمنه أيضا.

لقد تم مؤخرا تقديم مقترحات عديدة تبشر بالخير لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الازع السريع. ونرى أن نظام الترتيبات الاحتياطية في الأمم المتحدة - الذي يضم الآن ٥٩ بلدا، من ضمنها جمهورية كوريا - يشكل آلية مبتكرة وعملية للتصدي لحالات الطوارئ. ونعتقد أيضا أن الاهتمام المتزايد من جانب الدول الأعضاء. ومشاركتها يعززان مصداقية نظام الترتيبات الاحتياطية، مما يبسر ضمان موافقة الأطراف في صراع ما على اشتراك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فضلا عن ذلك، نؤيد إنشاء فريق المقرر للانتشار السريع ضمن إدارة عمليات حفظ

على كوريا الشمالية أن تحقق الشفافية في المجال النووي. ويحث وفد بلدي كوريا الشمالية مرة أخرى على الالتزام بواجباتها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة شاملة، وعلى التنفيذ الكامل والأمين للاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونجدد كذلك مناشدتنا لكوريا أن ترقى إلى مستوى التزاماتها بموجب الإعلان المشترك بين الجنوب والشمال لاعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

وإلى أن يتم القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من على وجه الأرض، فإنها أيضا ستبقى تشكل تهديدا خطيرا للإنسانية. ولبلوغ هذا الهدف، أكملت جمهورية كوريا مؤخرا، بصفتها من الموقعين الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣، الإجراءات الداخلية للتصديق على الاتفاقية. ونتطلع إلى دخولها الفوري حيز النفاذ، لأن الامتثال العالمي لهذه الاتفاقية أمر حاسم بالنسبة لتحقيق حظر تام على الأسلحة الكيميائية. ولهذا يحث وفد بلدي بقوة البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفضلا عن ذلك، تؤيد حكومة بلدي، التي انضمت إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الجهود الرامية إلى ادخال نظام صارم للتحقق ضمن الاتفاقية. وهذان التدبيران من تدابير عدم الانتشار لبنتان أساسيتان في صرح السلام العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، تتشاطر حكومة بلدي القلق الدولي إزاء ملايين الألغام البرية المضادة للأفراد المنتشرة في كل أنحاء العالم. ونتطلع إلى العمل المكثف مع الدول الأعضاء الأخرى للتخفيف من حدة معاناة المدنيين الأبرياء والتقليل من الاصابات التي تنزل بهم من جراء هذه الأسلحة العشوائية. ولهذا الغرض، يسرني أن أعلن أن جمهورية كوريا ستمدد مرة أخرى الوقف الطوعي الذي فرضته على تصدير الألغام المضادة للأفراد لعام آخر.

مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل التنمية في أفريقيا، وهي عملية مشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز تسمى إطلاقها في آذار/مارس الماضي، ونحن نتطلع إلى الانضمام إلى سائر الدول الأعضاء في جهد مشترك يهدف إلى جعل هذا المسعى الحميد يؤتي ثماره.

وقد حققت جمهورية كوريا، بعد خروجها من دمار الحرب الكورية، النمو الاقتصادي المستدام وارتفعت بمستويات المعيشة فيها على مدى العقود الثلاثة الماضية، وفي سعينا نحو تشاطر الدروس التي تعلمناها من تجاربنا الإنمائية، عملنا على مساعدة البلدان النامية الأخرى في تطبيق عنصرين أساسيين من عناصر نموها: بناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية. ووكالة التعاون الدولي الكورية تنفذ حاليا برامج متنوعة لمساعدة بلدان نامية أخرى في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، ستزيد كوريا من اسهامها الطوعي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة بنسبة ١٢٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ومن خلال هذه الطرق وطرق أخرى عديدة، عقدنا العزم على الاشتراك في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل أنحاء العالم.

ولقد عملت حكومة بلدي، منذ عام ١٩٩٤، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإنشاء المعهد الدولي للأصصال في سيول. وهذا المعهد سيكرس لبناء قدرات البلدان النامية في مجال تصنيع الأصصال، وبخاصة للأطفال والمعوزين. وسيفتح المعهد الدولي للأصصال رسميا في نيويورك يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونود أن نشجع أكبر عدد ممكن من البلدان على أن تبدي دعمها لهذا المشروع القيم والنبيل بأن تصبح طرفا في الاتفاق.

أما ظهور مسائل بيئية عالمية لم يسبق لها مثيل، مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي، فهو يتطلب تشاركا عالميا حقيقيا يقوم على التشاطر المنصف للأعباء. وستوفر لنا الدورة الاستثنائية المعنية بالمسائل البيئية، والتي ستعقدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧، فرصة ثمينة لصياغة استراتيجية إنمائية واضحة ومستدامة للقرن الحادي والعشرين. وفي

السلام كما اقترحه أصدقاء الانتشار السريع. والحكومة الكورية على استعداد لانتداب أفراد للعمل في الفريق كجزء من اسهامها في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع.

ومنذ أن أرسلنا وحدة هندسية إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال عام ١٩٩٣، تسهم جمهورية كوريا في كثير من عمليات السلام في مختلف أنحاء العالم. وننوي أن نوسع نطاق مشاركتنا في مجال الموارد البشرية والدعم المادي والسياسي للخطوات العملية لتحسين قدرة الأمم المتحدة على إدارة السلام.

وفي عالم يتسم بالريبة، يشكل الارهاب تهديدا مستمرا للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والمحلي. ولما كانت جمهورية كوريا ضحية مباشرة للارهاب، فإنها تدين بقوة كل الأعمال الارهابية. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة لاحتواء الارهاب ومكافحته. إن الاعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الارهاب الدولي، الصادر عام ١٩٩٤، ينص بوضوح على أن الارهاب في كل أشكاله ليس إجراميا فحسب، بل لا يمكن تبريره أيضا في ظل أية ظروف، بغض النظر عن الحوافز السياسية أو الأيديولوجية أو الاثنية أو العنصرية. وتؤكد حكومة بلدي من جديد التزامها القوي بالانضمام إلى الجهود الجارية لاستئصال شأفة الارهاب في كل أنحاء العالم.

وينبغي أيضا أن تظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة الأولويات في هذا الوقت الذي يعمل فيه التقدم العلمي وتكنولوجيا الاعلام على عولمة الاقتصاد العالمي بخطى سريعة. وهذه العولمة التي تحفزها مستويات لم يسبق لها مثيل من التجارة والاستثمارات العابرة للحدود، توفر فرصا جديدة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة. ومع ذلك، علينا ألا نغفل الآثار الضارة المترتبة على هذا الاتجاه، والتي تهدد بإبقاء بعض البلدان النامية مهمشة على نحو متزايد.

والأمم المتحدة عليها التزام بأن تحاول مساعدة أقل البلدان نموا، وبالذات في أفريقيا، التي هي بحق في حاجة إلى المساعدة. ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما



وغيرها من الجرائم الجماعية. وتقوم لجنة تحضيرية بوضع اللمسات الأخيرة لمشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي أعدته لجنة القانون الدولي. ونحن نتطلع إلى التعجيل بإنشاء المحكمة التي نعتقد أنها ستردع منتهكي حقوق الإنسان. ونرحب أيضا بإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار التي يجب أن تسهم إسهاما ملموسا في تعزيز القانون والنظام الدوليين.

لقد كان طريق الديمقراطية في جمهورية كوريا طويلا وصعبا. والحقيقة هي أن إرساء أساس الديمقراطية في بلد نام ليس بالمهمة الهينة على الإطلاق. فهو يتطلب يقظة من جانب جماهير على وعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وحكومة مستعدة لرعاية إرادة مواطنيها. وقد كان هذا وسيظل هدفا أساسيا للحكومة الكورية. ونحن نبذل كل جهد ممكن لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال تعزيز آلياتنا القانونية والمؤسسية.

وكانت حكومة بلدي ناشطة أيضا في الجهد المبذول لدعم الاندفاع الديمقراطية في كل أنحاء العالم. وفي دعمنا لأنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفرنا اثني عشر مراقبا للانتخابات وقدمنا امدادات للعملية الدولية التي تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البوسنة والهرسك. وفي الماضي شاركنا أيضا في بعثات مراقبة الانتخابات في موزامبيق وكمبوديا وجنوب أفريقيا وفلسطين.

وأنتقل الآن إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية. على الرغم من انخفاض حدة التوترات في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ظلت شبه الجزيرة الكورية مصدرا لعدم الاستقرار، وللتهديدات الموجهة ضد السلام والأمن في منطقة شمال شرقي آسيا وفيما وراءها. ومن المؤسف أن موجات الانفتاح والمصالحة التي عمت أجزاء أخرى من العالم لم تصل بعد إلى شبه الجزيرة الكورية التي تعد آخر بقايا تراث الحرب الباردة.

في الأسبوع الماضي أطلقت كوريا الشمالية غواصة عسكرية لتسليح مغاوير مسلحين داخل

٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قبل عقد الدورة الاستثنائية مباشرة، ستستضيف حكومتي، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليوم العالمي للبيئة، كجزء من جهودنا للاسهام في حسم قضايا البيئة.

الموضوع الرابع من أجل تجديد الأمم المتحدة ينبغي أن يكون، من وجهة نظرنا، تعزيز قدرة الأمم المتحدة الفريدة على تدوين ورصد وتشجيع احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وكما يشهد الميثاق بكل بلاغة، فإن السلام والاستقرار الحقيقيين يتوقفان على الاحترام التام لمعايير القانون الدولي وحقوق الإنسان. والتزام الأمم المتحدة المتواصل بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تؤكد من جديد من خلال سلسلة المؤتمرات الدولية التي عقدت أثناء التسعينات؛ وهي تتضمن مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في عام ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥.

ولقد شدد مؤتمر بيجين بصفة خاصة على المبدأ الحيوي القائل بأن المساواة بين الجنسين - من خلال حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة - تشكل الأساس لمجتمع سليم ومزدهر. وجمهورية كوريا ملتزمة بالابقاء على دعمها للجهود الدولية للنهوض بمركز المرأة.

غير أن من واجبتنا جميعا أن نقدم المزيد لمساعدة الأمم المتحدة على الارتقاء إلى مستوى إمكاناتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان. ذلك أن آلياتها في مجال ترسيخ احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي تحتاج إلى تعزيزها والارتقاء بها على نطاق المنظومة. كما نحتاج إلى تعزيز الدور التنسيقي للمفوض السامي لحقوق الإنسان، وكذلك موارد مركز حقوق الإنسان. وستبذل الحكومة الكورية قصارى جهدها كيما تسهم اسهاما هادفا في بلوغ هذه الغاية.

أما فكرة إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهي فكرة نشأت أيام محاكمات نورمبرغ وطوكيو قبل نصف قرن، فقد تبلورت الآن حتى في الوقت الذي تناضل فيه محكمتا يوغوسلافيا ورواندا من أجل محاكمة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم إبادة الأجناس

في الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة، ألقينا نظرة شاملة على الوضع الذي كانت عليه الأمم المتحدة والاتجاه الذي كانت تسير فيه. وبروح تطلعية صريحة، قارنا الرؤى المتعلقة بنوع الهيئة العالمية التي سنحتاج إليها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. والآن، مع هذه الدورة الحادية والخمسين، تجيء المهمة الشاقة: مهمة مضاعفة التزامنا الجماعي تجاه الهيئة العالمية حتى يمكنها أن تصبح وسيلة لترجمة رؤانا إلى واقع.

وبالعمل سويا يمكننا أن نصمم ونبني هيكل تجديد الأمم المتحدة. فهل يمكننا أن نحقق الوثام من خلال التنوع؟ هل يمكننا أن نعيد تركيز طاقاتنا على الأولويات الأربع وهي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعم قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتعزيز التزامنا المشترك بالقانون الدولي وحقوق الإنسان؟ الإجابة على هذه الأسئلة يجب أن تكون "نعم" إجماعية لا لبس فيها. وجمهورية كوريا على استعداد للمشاركة بنصيبتها، عن طريق الأمم المتحدة، لمواجهة تحديات القرن القادم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة سعادة السيد جوزيف كسار.

السيد كسار (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنيئ الرئيس على مسؤولياته الجديدة وأشيد بالسيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال. إن مثابرتة خلال دورة العام الماضي التذكارية دفعت بعملية إحياء هذه الجمعية قدما.

منذ أقل من عام اجتمع زعماء العالم في هذه القاعة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ولتجديد التزامهم بالميثاق. وابتهج المجتمع العالمي ابتهاجا عظيما. وتخلص الأمم من مخالب ظلمات الحرب الباردة. إلا أن الثقة بالأمم المتحدة نال منها إدراك المصاعب التي تهدد بقاءها وتطلعات الشعوب التي تمثلها. فهل يمكن للمنظمة أن تعالج ظاهرة عدم الاستقرار الجديدة التي هددت باستنزاف قدراتها ومواردها؟ إن ما ساد كان تقييما واقعيًا. وكانت البدائل للأمم المتحدة إما محاولة دفع عجلتها أو إغراق

الجنوب. وكشفنا أمر هذا التسلسل حينما جنحت الغواصة على شاطئ كانغرونغ، وهي مدينة تقع على الساحل الشرقي لكوريا الجنوبية. ومن المعتقد أن ٢٦ من أولئك العملاء المسلحين نزلوا إلى الشاطئ؛ وقتل منهم ٢١ وأسر واحد. ووفقا للعميل الأسير، كان جميع المتسللين المسلحين من الضباط العسكريين في وزارة دفاع كوريا الشمالية. كما كشفت التحقيقات اللاحقة عن نتائج مروعة تفيد بأن ١١ من الكوريين الشماليين الذين عثر على جثثهم يوم الإنزال، قتلوا، فيما يبدو، على أيدي رفقاتهم لأسباب غير معروفة.

ولا تزال التحقيقات جارية لمعرفة الغرض من التسلسل وغير ذلك من التفاصيل، ولكن النتائج حتى الآن تؤكد احتمالاً قويا هو أن التسلسل الذي حدث في الأسبوع الماضي جزء من عملية تسلسل واسعة النطاق.

إن عمل الاستنزاز العسكري الضفيق الذي قامت به كوريا الشمالية لا يشكل خرقا خطيرا لميهانا الإقليمية وسيادتنا فحسب، وإنما أيضا انتهاكا فاضحا لاتفاق "الهدنة"، ويدل بوضوح على أن كوريا الشمالية لا تزال تسعى إلى إعادة توحيد كوريا بأي طريقة، بما في ذلك استخدام القوة. وغني عن البيان أن العمل الاستنزازي هذا يفرض تهديدا مباشرا على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وما حولها.

ونحن نحث كوريا الشمالية مرة أخرى على التخلي فورا عن هدفها العيثي بتوحيد كوريا بالقوة وعلى السعي للتعايش السلمي مع كوريا الجنوبية. وينبغي لكوريا الشمالية أن تلتزم أيضا باتفاق الهدنة وتكف عن أي محاولات لزعة نظام الهدنة الحالي.

وننتهز هذه الفرصة أيضا لنجدد نداءنا إلى كوريا الشمالية لقبول اقتراحنا الخاص بإجراء محادثات رباعية تضم الكوريتين والصين والولايات المتحدة، فهذه المحادثات ستتمكن من إجراء مفاوضات بناءة لإقامة سلام دائم على شبه الجزيرة. وإذا لم تحدث استجابة إيجابية من جانب بيونغيانغ، وفي ضوء خطورة انتهاك كوريا الشمالية للهدنة، فإن بلدي يعتقد اعتقادا راسخا بأن اتفاق الهدنة ينبغي أن يظل نافذ المفعول.

الخارجية كنكل وزير خارجية ألمانيا، يوفر أساسا طيبا للتقدم.

يجب علينا أن نحطم حصون الشك، ووضع نظام قوي لتدابير بناء الثقة ونزع السلاح هو وحده الذي يعزز الإيمان بالتسوية السلمية للنزاعات والالتزام بها. وهذه العملية تتطلب عملا إقليميا ودوليا متضافرا. وقد كانت مالطة نشطة في تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض. وقدمت مالطة وفرنسا اقتراحات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الاستقرار في منطقة البحر المتوسط. ومشاطرة الشواغل بين البلدان التي تحيق بها مشاكل مشتركة يمكن أن تساعد في التغلب عليها. وهذه وغيرها من المبادرات يمكن أن تحول بحر الاضطرابات الذي نعيش حوله إلى بحر من الثقة المتبادلة.

إن السياسة الخارجية لمالطة تستلهم فكرة الاستقرار الإقليمي وتعتمد عليها. وهي لا تزال تدعم جهودنا لتحقيق قدر أكبر من التعاون في البحر الأبيض المتوسط. وكانت ملهمة لنا لطرح اقتراحنا بأن يعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نفسه ترتيبا إقليميا فيما يتعلق بالبند الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي الذي تتوقع مالطة أن تصبح عضوا كامل العضوية فيه في المستقبل القريب، يوفر بعدا فريدا لعملية التعاون الإقليمي. ومالطة ترحب بالبيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء أيرلندا سبرنغ نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إنه يعكس القيم المشتركة التي ألهمت دائما العملية الأوروبية وأدت إلى تعزيز الديمقراطية والرفاه والعدل الاجتماعي والتضامن. وفي إطار الحوار المنظم، عملت مالطة يدا بيد مع شركائها في الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل أساسية لتعزيز التعايش السلمي والتعاون والتنمية والتقدم في المجتمع العالمي.

ومالطة تؤيد المشاركة بين الدول الأوروبية ودول البحر المتوسط. وإن التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لا يمكن إلا أن يثمر عن نتائج. والعلاقات الاجتماعية والثقافية والإنسانية جوانب أخرى هامة في هذه المشاركة. وقد نظرت مالطة دائما إلى طلبها لعضوية الاتحاد الأوروبي في

محفل الحوار والتعاون هذا وجعل الغطرسة والفوضى الموجهين لنا في الألفية الجديدة.

إننا، نحن الشعوب، لا يمكننا تحمل تكاليف الحرب. والكلمات الرنانة لا يمكنها أبدا أن تزيل الألم والدمار الذي تسببه الحرب. لقد أسست الأمم المتحدة لتنقذ الأجيال المقبلة من هذه الويلات. وبصرف النظر عن الاستعمار الذي كان واسع الانتشار في ذلك الوقت وهموم الاستقطاب الثنائي، عمل المجتمع العالمي على احتواء خطر الحرب. ومع زيادة القدرة على التدمير ازدادت أيضا القدرة على إبادة الدول. والخطوات القوية الشجاعة تطلبت توفير رؤية واضحة والتزاما بالسلام. والمعاهدة المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، التي مدت في العام الماضي إلى ما لا نهاية، تعد معلما تاريخيا على طريق هذا المسعى الشاق. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية علامة أخرى على الطريق. وقد تبنت مالطة القرار الذي أدى إلى اعتمادها من قبل الجمعية العامة، ويشرفها أنها كانت من بين أولى الدول الموقعة عليها.

إن التحدي لا يزال قائما، ويجب أن نولد ثقة أوسع نطاقا لضممان الانضمام لهذه المعاهدات وغيرها والتقيدها بها على الصعيد العالمي، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإن تأجيل التصديق عليها من جانب الدول التي يكتسي تصديقها عليها أقصى الأهمية يمكن أن يعرضها لخطر أن تصبح حبرا على ورق. ومالطة ترحب بالالتزام الذي أعرب عنه الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن.

إن خطر نشوب صراع عالمي، وإن كان بعيدا، لا يزال قائما. والرعب التام من نشوب محرقة نووية يدفع إلى الانضباط الذاتي. لكن ليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. فملايين ضحايا الصراعات المحلية والإقليمية، سواء أكانوا قتلى أو مشوهين أو لاجئين أو مشردين أو أرامل أو أيتاما، لا تزال تهز ضمير الإنسانية. وهذه المآسي تدفعنا إلى اتخاذ زمام مبادرات تعزز الأمن والثقة. والدعوة لحظر فرض على إنتاج وتصدير واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد تحظى بتأييد مالطة الكامل. وبرنامج العمل السباعي، الذي اقترحه وزير

وتشير آخر حوادث العنف في القدس ورام الله في الأيام الأخيرة مشاعر القلق العميق. فزخم الإنجاز يجب ألا تبده أعمال تمحو الثقة التي تم بناؤها حتى الآن.

ولقد ظل شعب قبرص في ظمناً إلى السلام والوحدة لزمناً طويلاً وهو أيضاً يستحق أن ينال تسوية عادلة ودائمة.

وفي هذه القاعة بالذات يكفل التقدير دائماً لصانعي السلام على سبيل الحصر. وهو لم يمنح أبداً للخاطئين أو المعتدين أو الحاقدين الذين يتشككون دائماً ويثبطون عزائم الآخرين عن بناء الأمل.

وفي تاريخ هذه المنظمة كانت مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإجراءات الأمم المتحدة في فلسطين وناميبيا وكيمبوديا وموزامبيق، جزءاً من إسهامها في سبيل رفاه الشعوب وتنميتها وحفظ السلام وبناء السلام. والنجاح الذي تحقق يجب ألا تنتقص من أهميته حالات الفشل. أليس عمل الخبوذ الزرق في ربوع المعمورة من العلامات المشجعة؟ أليست المفاوضات بشأن الدبلوماسية الوقائية التزاماً بالتصدي للأسباب الجذرية للتوتر والصراع؟ ألا تعني مناقشاتنا بشأن التنمية إيجاد الاستقرار والرفاه على الصعيد المحلي؟

لقد أنشأنا في غضون ٥٠ عاماً سلسلة من الأدوات لتعزيز التعاون. صحيح أن أدواتنا بحاجة إلى إتقان. إذ علينا أن نعايرها حسب الوقائع الراهنة. إلا أن الأدوات يجب أن تستخدم؛ لأن توفير حظيرة للفلاح ملأى بالأدوات المتقنة ولكن غير المستخدمة، لا يزوده أبداً بمقومات عيشه. والإرادة لتشغيل الأدوات واستثمار الطاقة حيث تجدي هما السبيل لجني الثمار.

والمستقبل يتطلب نهجاً أكثر توجهاً نحو العمل: مزيداً من الوقت في الحقل بدلاً من التأمل في الحظيرة. وهذا القرار يكون مصدر إلهامنا ونحن نتابع مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن البيئة وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية وحقوق المرأة،

إطار أبعاد اقتصادية وأبعاد سياسية أوسع نطاقاً. والنتيجة الناجحة للمفاوضات بشأن انضمام مالطة التي من المقرر أن تبدأ في الأشهر المقبلة ستزيد من تعزيز إسهامنا.

وقد عززت مؤسسات الصرح الأمني الأوروبي كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتشارك من أجل السلام ومجلس أوروبا مجالات التعاون الواضحة التي يعتمد الأمن عليها. وعلينا أن نتعرف على التهديدات الموجهة ضد السلام ونكافحها في مهدها.

ولقد شهدنا فظائع التعصب القائم على أساس الجنسية أو العرق أو المذهب أو المعتقد السياسي. وذهبت الصراعات الأليمة وأعمال الإرهاب بأرواح كثيرة وداست بالأقدام على حقوق وكرامة جماعات سكانية برمتها.

وأصابتنا هذه الأحداث بصدمة دفعتنا إلى العمل. ومن الأمثلة على الطرق المختلفة التي استجابت بها الأمم المتحدة للاحتياجات الجديدة لإنشاء المحاكم المخصصة، والمفاوضات الجارية بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية، الأمر الذي تؤيده مالطة تماماً.

والطريق إلى السلام عن طريق التنازلات للتسوية بالتفاوض ليس دائماً سريعاً ولا محبباً. ومع هذا فهو الطريق الوحيد. والمصالحة لا تأتي من تلقاء نفسها. فهي تتطلب شجاعة، وقادة يمدون أيديهم إلى خصومهم لبناء صرح الاستقرار لبنة لبنة.

وتأتي العمليات التي رحب بها العالم والتي أعادت الأمل إلى النفوس في أن تتم التسوية في البوسنة والهرسك والشرق الأوسط، في إطار هذه المهمة النبيلة.

ومن الأمور التي لا غنى عنها للاستقرار في الشرق الأوسط تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية واستئناف المفاوضات، والإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ويتعين أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته في هذه العملية. ومالطة ترحب بالاجتماع الأول بين رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات.

ولا يمكن للاستخفاف بالأمور والقدرية أن يشفيا آلامنا الاجتماعية. ولكن البراغماتية تثمر إن هي اختلقت بالأمل. فما هو الأكثر براغماتية من رعاية المحرومين التي وهب أناس كالأمل تريزا حياتهم من أجلها. فنقصان واحد ممن يذهبون إلى الفراش ببطون خاوية، ونقصان واحد ممن تمزقهم الآلام ونقصان واحد ممن حرمو المأوى يعتبر خطوة براغماتية بسيطة مستوحاة من الكرامة الدفينة في كل إنسان؛ وإجراءات التضامن الحانية، التي يستطيعها كل فرد وكل أسرة وكل مجتمع بدافع الالتزام نحو الآخرين، أمور تبعث الأمل. وكل حفنة من طعام تخفف الجوع؛ وكل قطرة ماء تعين على التغلب على الجفاف والتصحر، وكل جرعة دواء تحتوي انتشار المرض، وكل كتاب ينير العقول، يساعد على بناء عالم أفضل.

والديمقراطية وسيادة القانون والانتخابات الحرة النزاهة واليقظة الدائمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ كلها مسائل تضمن السلام. وتعد البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات إسهاما قيما في بناء الثقة. وقد شاركت مالطة في هذه العملية بالأمس القريب في فلسطين والبوسنة والهرسك.

ويقدر ما أن العمل يكون أداة فإن الإحجام يكون كذلك. فالانبعاثات التي تلوث البيئة واجتثاث الأشجار الذي يستنفذ الغابات المطيرة، والصيد العشوائي الذي يستهلك مخزوننا السمكي، وإن اعتبرت ضرورات اقتصادية فهي تقوض الجهود المبذولة من أجل التنمية المستدامة.

وتتطلع مالطة إلى الدورة الاستثنائية لهذه الجمعية في عام ١٩٩٧ لمتابعة وتحديث إنجازات ريو. ولدينا في هذا الصدد استراتيجيات وخطط عمل. وقد آن الأوان لعمل دينامي. وأجيال الحاضر والمستقبل تستدعي أن نستخدم هذه الأدوات في التغلب على تهريب المخدرات والنقل غير المشروع للأسلحة، وغسيل الأموال والجريمة المنظمة مما يمتص حياة المجتمعات التي بنيناها بجهد كبير.

وحكومتنا ملتزمة تماما في هذا المجال. فقد اعتمدت تشريعات عززت سلطان القانون لمكافحة

والمستوطنات البشرية. ويأتي مؤتمر القمة العالمية للأغذية مثلا آخر على هذا العمل.

وقد أدى تجدد التركيز على التنمية إلى مبادرات مختلفة، ومنها ما يخص أفريقيا. ومؤسسات المشاركة التي صاغها الاتحاد الأوروبي واليابان مع العالم النامي تعكس المشاركة التعاونية النشطة. والإنجاز الذي سجله عدد من الدول النامية يؤكد مزايا هذه المشاريع. والحوار الذي تأسس بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الدول السبع خطوة هامة نرحب بها.

ومؤسسات مالطة الأكاديمية ترعى وتنظم سنويا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأمانة الكمنولث عددا من البرامج التدريبية، يدخل معظمها في فئة تدريب المدربين. ويحضر الطلبة من العالم النامي ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دورات قصيرة أو طويلة؛ وقد عادوا الآن إلى بلدانهم ليسهموا مباشرة في تنميتها.

وتقدم مالطة عبر حكومتها والوكالات غير الحكومية تبرعات منتظمة إلى عدد من البرامج الإنسانية وبرامج المساعدة الإنمائية الخارجية. وهذه المبادرات إلى جانب المشاركة التقليدية للمعلمين المالطيين والباحثين الاجتماعيين في العالم النامي كمتطوعين من منظمات غير حكومية أو أعضاء في منظمات دينية تعتبر رمزا لالتزامنا الوطني بالتضامن الدولي.

ونحن نعتبر إنجازاتنا الجماعية مفخرة لنا. وتقوم كل اتفاقية ومعاهدة وافق المجتمع الدولي عليها شاهدا على إرادتنا المشتركة لبناء حياة أفضل، ويرمز كل منها إلى تصميمنا على أن نحول سيوفنا إلى محاريث. غير أن البحر الهائج من وجوه ملايين الأطفال المحرومين من حقهم في أن يحلموا بالأمل لا يزال يلازمنا سواء في الحروب أو في المجاعات أو في الاستغلال الذي يولد البؤس. ولا يمكن أن يكون مستقبلنا المشترك في أمان ما لم ينل هؤلاء الأطفال حقهم في الابتسام بالأمل ونصيبهم العادل من خيرات المجتمع.

ينبغي توسيعه وجعله أكثر تمثيلا. وما زال شكل التوسع والفئات موضع اختلافات واسعة بين الآراء. وتتطلع مالطة إلى مجلس أمن موسع يخدم المجتمع الدولي على خير وجه. أما من حيث مميزات زيادة عدد الأعضاء الدائمين بالمجلس، فلا نزال مفتوحين ذهن. ذلك أن طبيعة العضوية الدائمة في حد ذاتها تتطلب أن نضع معايير واضحة ودقيقة بشأن المؤهلات اللازم توافرها في المرشحين، في الحاضر والمستقبل.

وإذ نعترف بما يحدث من تغيرات في العلاقات الدولية وفي طبيعة ومدى ما تسهم به الدول لإنجاز المهام الموكولة إلى المجلس، ينبغي أن نتفادى المواقف المتصلبة أو التي يمكن تفسيرها على أنها كذلك. وهناك عدد من المقترحات الوسط التي يمكن أن تساعدنا على إيجاد حل، وإن يكن مؤقتا. وقد استمعنا بانتباه كبير وباهتمام إيجابي إلى وزير الخارجية ديني وهو يشرح الاقتراح الإيطالي، باعتباره اقتراحا يأخذ في الحسبان الإسهام الخاص لعدد من الدول، وحق جميع الدول في أن تدخل المجلس بصرف النظر عن حجمها وثروتها وقوتها العسكرية.

إن التفاهم بين الدول الذي يكتسب ثقة الجميع هو وحده الذي يمكن أن يعاوننا على التغلب على ما يوجد من عوائق. ونحن نشعر بالارتياح إذ نلاحظ التوافق القائم في الآراء بشأن تحسين العلاقة النوعية الهامة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وما أدخل من تغييرات في طرائق عمل المجلس إنما يشكل دالة على وجود استعداد عالمي إيجابي.

إن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، قد أحرز تقدما محسوسا وعالج طائفة متنوعة من القضايا المعقدة. وطالما نادى مالطة بمزيد من الكفاءة وبدور أكثر فعالية للجمعية العامة، لتبديد ما قد يوجد من صور سلبية. ومسؤوليات هذه الجمعية، التي نحن جميعا أعضاء دائمون فيها، هي مسؤوليات عديدة ومتنوعة. وقد سبق أن لاحظنا فوائد التنسيق. ولكن المزيد مطلوب. إن لمداولاتنا وقعا على الرأي العام وعلى الملابس السياسية وسيكون تهاونا منا إذا سمحنا لعدم الاكتراث أو البيروقراطية بأن يجعلانا نتراخي

المهريين ووقف تدفق المخدرات ومصادرة الأموال المكتسبة بوجه غير مشروع. والآن توتي هذه السياسة الصارمة ثمارها. ومالطة تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ لتتصدى بشكل شامل لتهديب المخدرات وما يتصل به من قضايا. والاتفاقية التي اقترحتها بولندا لمحاربة الجريمة العابرة للحدود الوطنية تحظى بالاهتمام. ويظل التعاون الإقليمي والدولي بشأن هذه القضايا العنصر الحاسم في تحقيق النجاح الأساسي.

لأبنائنا الحق في حياة بلا خوف في عالم أكثر أمانا. وهذه تبقى مسؤوليتنا كآباء وكواضعي السياسة العامة.

وكثيرا ما تتهم الأمم المتحدة بأنها تتعاس عن الاضطلاع بالدور المسند إليها. غير أن الأمم المتحدة هي من نتاج عمل الدول الأعضاء بها. وهي التي تقرر مستقبلها. وإصلاح الأمم المتحدة يتطلب انضباطا في طرائق عملنا. وعلينا أن نزيل الأغلال التي نفرضها على أنفسنا وأن نعمل بالروح المتجددة التي تتطلبها زماننا.

إن الآباء المؤسسين، بعد أن صقلتهم نيران الصراع والدروس المستفادة من عصبة الأمم، قد أقاموا في الميثاق توازنا جديرا بالحفاظ عليه. ولا ينبغي جعل الإصلاح مجرد تجميع لطائفة من الخرائط التنظيمية. ولن نحقق المثل الأعلى للأمم، كبيرها وصغيرها، في العمل بتناغم في سبيل عالم أفضل، إلا بإنعاش الروح التي تبعث الحياة في منظماتنا وتحدد لها المقصد المنشود منها.

إن نائب رئيس الوزارة بمالطة، السيد غويدو دي ماركو، عندما كان رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين، عقب الحرب الباردة مباشرة، دعا إلى التفكير والعمل لتحسين علاقة التعايش بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين أنشئت أفرقة عاملة لمناقشة إعادة الهيكلة.

وقد تطور العمل في الفريق المعني بإصلاح مجلس الأمن. غير أنه لا يزال بعيدا عن التوصل إلى أرضية مشتركة. وهناك توافق في الآراء على أن المجلس

بشأن جدول الأنصبة المقررة سوف تسهم كذلك في تحسين القاعدة المالية لمنظمتنا.

إن "الإفلاس" كلمة فظيعة. وكثيرا ما تتكرر هذه الكلمة فيما يتعلق بالأمم المتحدة. والمسائل المالية هي بلا شك مدعاة لقلق مشترك. غير أن هناك ظاهرة أخرى تهددها ويلوح شبوحها وهي الإفلاس الأدبي. وذلك الضرب من الإفلاس هو أكثرها خطورة على الإطلاق وهو الذي ينبغي أن نخشاه أكبر خشية.

وبانتهاء الحرب الباردة، ينبغي للأمم المتحدة في جيلها الثاني أن تجد لدى دولها الأعضاء العزم والالتزام الكفيلين بمواجهة رياح التغيير التي تصل قوتها، أحيانا، إلى قوة الزوايح والأعاصير. فإذا ما أمسكنا الدفة بيد ثابتة وظلت أعيننا ترون إلى النجم المرشد الذي ألهم الآباء المؤسسين، فسوف يظل باستطاعتنا أن نقود السفينة إلى المرفأ. إن مصير الجنس البشري هو حمولتنا النفيسة ومسؤوليتنا.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي هو سعادة السيد خايمي غاما، وزير الشؤون الخارجية للبرتغال.

السيد غاما (ممثل البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أولا أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه وأن أعرب عن ثقتنا في مقدراته على قيادة أعمال هذه الدورة. وإذ أهنئه على انتخابه، يسعدني أنه يمثل بلدا، ماليزيا، توجد بينه وبين البرتغال علاقات ممتازة، بالإضافة إلى أوامر تاريخية وثقافية عميقة.

وأعتقد أنه من المفهوم أنه ينبغي لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على الرئيس السابق، مواطني، السيد فريتاس دو أمارال، على الطريقة المتفانية والمقتدرة والمبتكرة التي قاد بها أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب إلى الأمين العام عن إعجابي بالطريقة التي اضطلع بها بمهامه في فترة كانت فيها

عن الاضطلاع الكامل بالمسؤوليات والالتزامات التي يفرضها الميثاق.

وبدءا بالدورة الخامسة والأربعين، دعا نائب رئيس الوزراء بمالطة أيضا إلى استعراض دور مجلس الوصاية. إن إنشاء أو إلغاء المؤسسات يؤثر بالضرورة على المبادئ التي تقوم عليها تلك المؤسسات. والتوازن الذي يتميز به الميثاق ينبغي تعزيره لا تمييعه. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في الاعتراف بجميع المبادئ التي بنيت عليها، بما فيها مفهوم الثقة الذي يركز إليه مجلس الوصاية.

وفي العام الماضي قدمت مالطة قرارا يلتزم رأي الدول بشأن مستقبل مجلس الوصاية. وتنوع الآراء التي أبديت يدل على الإمكانات القائمة. إن مالطة تتطلع إلى مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع، وأضعة ثقتها في الإرادة العازمة على استعمال المؤسسات الموجودة استعمالا أفضل لخدمة مبادئ الميثاق. إن تراثنا المشترك ورفاه الأجيال القادمة يتطلبان منا، إذ نقوم بإعادة توجيه الأمم المتحدة، أن نصون ونحمي الرؤية والمثل العليا التي تولدت عنها.

ومنذ ثلاثين عاما طرحت مالطة مفهوم التراث المشترك. وأصبح هذا المفهوم مندرجا في لحمة وسدى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار. إن نضوج الأفكار وانبثاق التوافق في الآراء يستغرق وقتا. ويتمثل أحدث تطور، وهو تطور نحبه، في المحكمة الدولية لقانون البحار، التي سوف تفتتح في هامبورغ، في ألمانيا، في الشهر القادم. إن تلك المؤسسات سوف تستمر بلا شك في الإسهام في تعزيز مبدأ الثقة الذي تقوم عليه، في سبيل حماية تراثنا المشترك وصونه.

إن الأمانة المالية التي تواجه المنظمة قد زعزعت الآمال وثبطت عزيمة الكثيرين. وتعتقد مالطة أن الممارسة الجارية بشأن تقييم التكاليف والقضاء على الفاقد وترشيد الهياكل ينبغي أن تستمر. وعلى الرغم من أن التشذيب أمر جوهري لتعزيز الأمم المتحدة، فمن الجوهري أيضا وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها ودفع الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، بالكامل دون إبطاء أو شروط. والمناقشة

ثلاثة هي: الوفاء بالالتزامات بالكامل وفي الوقت المحدد؛ واستعراض جدول الأنصبة المقررة ليعبر عن قدرة الدول الأعضاء على السداد؛ والانضباط المالي وترشيد استخدام الموارد الحالية. وانطلاقاً من روح المساهمة في حل هذه الأزمة، قامت البرتغال طواعية بزيادة اشتراكاتها لعام ١٩٩٥ في ميزانية حفظ السلام، وانتقلت من المجموعة جيم إلى المجموعة باء في جدول الأنصبة المقررة. وهذا القرار سيسفر عن زيادة مساهمتنا الابتدائية بنسبة خمسة أضعاف.

ومن المهم بالدرجة نفسها القيام بإصلاح مجلس الأمن. ونحن مقتنعون أنه من خلال تمثيل مناسب ومتوازن لجميع مناطق العالم، يصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية، وبالتالي أكثر فعالية في صوغ وتنفيذ قراراته.

وعند النظر في عملية الإصلاح، يجب أيضاً أن أشير إلى المسائل المتصلة بخطة للتنمية وخطة للسلام. وبالنسبة لخطة للتنمية، يجب علينا أن نعتزف بضرورة استعراض نظام المساعدة الدولية لأغراض التنمية بأكمله وأن ننظر في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال.

ونحن نقترح أنه ينبغي السعي لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة بجميع جوانبها، وليس فقط في المجال الاقتصادي، وإنما أيضاً في مجال تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الأهداف، سيكون من الضروري أيضاً تنفيذ القرارات المعتمدة في المؤتمرات العالمية الكبرى للأمم المتحدة إذ أن خطة للتنمية تبلورت في هذه المؤتمرات. وهذه المسألة لها أهمية خاصة بالنسبة للبرتغال، إذ أننا نولي اهتماماً خاصاً للحوار بين الشمال والجنوب، ويشهد على ذلك واقع أن مركز الشمال والجنوب يتخذ مقره في لشبونة.

وإدراكاً من البرتغال للحقيقة الماثلة في أن المهمة الرئيسية في هذا المجال اليوم تتمثل في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أكثرها ضعفاً، فقد زادت البرتغال تدريجياً من الموارد التي تخصصها للمساعدة الإنمائية، على المستوى الثنائي ومن خلال إطار المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. وفي هذا

الأمم المتحدة مدعوة إلى أداء دور يزداد نشاطاً باستمرار في طائفة متنوعة من جوانب الحياة الدولية.

إن زميلي من إيرلندا سبقني في التحدث إلى الجمعية بالنيابة عن الأعضاء الخمسة عشر بالاتحاد الأوروبي، فأعرب عن مواقف يؤيدها البرتغال تمام التأييد. بيد أنني أود أن أتحدث عن بعض المسائل التي تهم بلدي بصفة خاصة.

اسمحوا لي أن أذكر أنني بينما اتحدث بصفتي وزيراً للشؤون الخارجية في البرتغال، فإنني اتحدث أيضاً كممثل لبلد يفتخر كل الافتخار بانتمائه إلى اتحاد البلدان الناطقة بالبرتغالية. وربما كان هذا الاتحاد هو أحدث منظمة دولية، وأتوقع بصفتي رئيساً لمجلس وزرائه، أن يضطلع بدور هام في أسرة الأمم، وفي مجال التعاون المفيد والفعال مع الأمم المتحدة ووكالاتها. فهو يمثل تعزيراً للتضامن والأخوة اللذين يوحدان هذه البلدان ويمكن شعوبها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يؤكد على اللغة البرتغالية وينشرها، وهي التراث المشترك لما يزيد عن ٢٠٠ مليون نسمة ينتشرون في كل قارة.

واتحاد البلدان الناطقة بالبرتغالية، والذي يتشكل من أنغولا، والبرازيل، والرأس الأخضر، وغينيا - بيساو، وموزامبيق، وسان تومسي وبرينسيبي، والبرتغال، هو مشروع سياسي يستند إلى اللغة البرتغالية التي تشكل الرابطة التاريخية والتراث المشترك للبلدان السبعة، بالرغم من المسافات الجغرافية التي تفصل بينها. وسيكون دوماً محفلاً منفتحاً، يستند إلى الدعم المتبادل والعلاقات الوثيقة مع جميع مجتمعات العالم الناطقة بالبرتغالية، والتعاون مع المنظمات الأخرى الماثلة.

وبعد مرور عام واحد على الاحتفال بالذكرى الخمسين، لا يزال بعيدين عن الوفاء بالتوقعات التي برزت والاحتياجات الحقيقية للمنظمة. ومن الواضح أن عملية بهذا الحجم لا يمكن أن تتحقق إلا في الأجل المتوسط.

وثمة مسألة أساسية في عملية الإصلاح يجب علينا أن نعالجها وهي حل الأزمة المالية الخطيرة للأمم المتحدة. ونعتقد أن حل الأزمة يكمن في نهج أساسية



ضرورة إجراء مناقشة جادة حول نزع السلاح النووي، بغرض تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء المبرم على الأسلحة النووية. ونعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يشرع في بداية دورته القادمة في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية.

وبالنسبة للمشكلة الخطيرة المتمثلة في الألغام البرية المضادة للأفراد، تأمل البرتغال بأن تتخذ هذا العام تدابير ملموسة لغرض حظر تام على تصنيع وتصدير أدوات الموت والدمار هذه. ومن جانبنا، أصدرنا مرسوما يقضي بالوقف الاختياري لتصنيع وتصدير هذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر بأن بلدي صادق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٣ آب/أغسطس الماضي.

ومن جملة الأنشطة العديدة في الأمم المتحدة، أود أن أخص بالذكر مجالين أساسيين في رأيي هما البيئة وحقوق الإنسان. وقد أصبحت حماية البيئة مسألة ذات أهمية متزايدة. وفي هذا المجال، فإننا نعترف بالأهمية الكبيرة لمشكلات تغير المناخ، والتصحر، وحماية البيئة البحرية. ولهذا لسبب، تتابع البرتغال عن كثب تنفيذ المبادئ والقرارات المعتمدة في هذا الصدد في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشدد على حساسية البرتغال بصورة خاصة تجاه المسائل المتصلة بالبحار - وهي التي يشتمل إقليمها على أرخبيلين هما الأزور ومديرا - وذلك من منظور تطوير إدارة متوازنة لمصادر الأسماك والموارد البحرية. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن بلدي يعمل حاليا على الانتهاء من الإجراءات الضرورية التي ستمكننا قريبا من التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على مبادرة من البرتغال، أعلنت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين عام ١٩٩٨ السنة الدولية للمحيطات. وتركيزا على هذا الموضوع، سيقام في لشبونة في العام نفسه معرض اكسيو ٩٨، وموضوعه "المحيطات: تراث المستقبل". وسيكون تركيزه الأساسي على العلاقة القائمة بين الحالة الراهنة للمعرفة المتعلقة بالموارد البحرية

الصدد، تتجاوز مساعدتنا الإنمائية الرسمية الهدف المحدد للمانحين في مؤتمر باريس في ١٩٩٠.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، اسمحو لي أن أركز على الأهمية التي نعلقها على اتفاقية لومي كأداة أساسية للمعونة والتعاون بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وهكذا، فإننا أيدنا بقوة استعراض الاتفاقية على أساس الإبقاء على مبدأي المشاركة والتعاون.

وما زال صون السلم والأمن الدوليين يمثل دون شك التحدي الأول الذي يواجه الأمم المتحدة. والنتائج التي أحرزت في معظم البعثات ذات الصلة تؤدي بنا للخلوص إلى أنه ينبغي لنا ألا نقلل من أهمية التزامنا أو دينامية نشاطنا.

صحيح أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتخلى عن مهمتها في المساعدة على استعادة السلام. ومع ذلك، فإننا نعتقد أيضا أنه ينبغي تركيز الجهود على منع وقوع الصراع. ولكن في المجالين على حد سواء، فإن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية قد طرحت بشكل ملحوظ. وهذا يتضح من بعض الأمثلة الناجحة في الفترة الأخيرة، مثل العمل المشترك بين الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي في إقليم يوغوسلافيا السابقة، والبرتغال عضو في هذه المنظمات وتشارك فيها بنشاط.

وثمة عنصر آخر في الجهود المبذولة من أجل السلام وهو نزع السلاح. وترحب البرتغال باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والبرتغال التي ستساهم بشكل نشط في نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، قد وقعت على المعاهدة وستصادق عليها قريبا، وتناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو حذوها.

وثمة حاجة ملحة إلى أن يتم الانتهاء من عملية توسيع مؤتمر نزع السلاح، وكذلك الاضطلاع بعملية مناقشة جدول أعماله وقواعد اتخاذ القرار وقبول الأعضاء الجدد، وهي عملية ينبغي تحسينها. وتزايد

قرارات البرلمان الأوروبي وإعلانات ٢١ رئيس دولة وحكومة للبلدان الأعضاء في مؤتمر القمة الأمريكي - الأيبيري، وتتضمن الموقف المشترك الذي اتخذته هذه السنة الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي انضم إليه ١٤ بلدا أوروبا آخر.

إن البرتغال، ممارسة منها لمسؤولياتها كدولة قائمة بالإدارة في إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، ستواصل تعاونها على نحو بناء مع الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، من أجل الإنهاء الذي لا غنى عنه لعملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية.

وفي هذه الحقبة، نهاية الألف الثانية، التي تتسم بتغييرات عميقة وترابط وثيق، نعتقد أن القارة الأفريقية تستحق اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. ولهذا الغرض، يجب أن توجه كل الجهود صوب تهيئة الظروف التي تتيح لها الاستفادة من عملية التنمية، مثل تلك الظروف التي تتمتع بها مناطق العالم الأخرى.

ولهذا نحن نعمل في سياق المنظمات الدولية التي نحن أعضاء فيها بهدف منع تهميش القارة الأفريقية وضمان أن تحظى بأولوية المعاملة في جدول أعمال المجتمع الدولي.

وقد اقترحت البرتغال، بسبب تمسكنا بوجهة النظر بإيجابية على شركائها في الاتحاد الأوروبي، أن يعقد مؤتمر قمة أفريقي أوروبي، يكون مفتوحا لمشاركة جميع الدول الأفريقية دون استثناء، حتى يمكن السماح بإجراء حوار سياسي على أعلى مستوى بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك. والهدف هو إيجاد بعد جديد لعلاقتنا وتقديم دفعة إضافية للمجالات التقليدية في التعاون المتبادل، بغية إيجاد أسس مشاركة عالمية جديدة. وقد سلمت الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالفعل بأهمية وفائدة هذه المبادرة.

وبهذه الطريقة، نسعى من أجل إدراج أفريقيا بجميع جوانبها على جدول الأعمال الدولي، مع التأكيد، من ناحية، على مركز القارة الأفريقية

والطبيعة العاجلة لضمان توازن إيكولوجي أكبر على كوكبنا، من خلال عملية إدارة رشيدة وعلمية.

وإن الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها من الاهتمامات الرئيسية للسياسة الخارجية البرتغالية. ونعتقد أن من مسؤولية كل حكومة أن تكفل في بلدانها التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولكن من المشروع أيضا أن يهتم المجتمع الدولي بضمان تعزيز وحماية هذه الحقوق في جميع أنحاء العالم.

ونحن نرى أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي تلعبه، وممن ثم لا غنى عن تزويد المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان بالموارد المالية والبشرية الكافية من أجل إنجاز مهمته الهامة.

وتأخذ السياسة الخارجية للبرتغال نهجا مستمرا يتمثل في التأكيد على ضرورة إيجاد حل سياسي وديبلوماسي لمسألة تيمور الشرقية، وبدونه لن يكون من الممكن إنهاء الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان الذي لا يزال سائدا في ذلك الإقليم.

لقد أعلنت البرتغال مرارا وتكرارا - وأعلن هنا مرة أخرى - أن هدفها الوحيد، بصرف النظر عن الاهتمام المباشر بالدفاع عن حقوق الإنسان وهوية شعب تيمور الشرقية بجوانبها المختلفة، هو إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وفقا للقانون الدولي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بشعبها، وبالتحديد حقه في تقرير المصير.

ولا نزال رغم المصاعب التي تواجهنا، والخلاف بين المواقف الموضوعية للبرتغال واندونيسيا وبطء العملية، ملتزمين بإيجاد مثل هذا الحل من خلال الحوار وتحت إشراف الأمين العام، الذي أود أن أشيد بجهوده الدؤوبة هنا. ونعتبر أنه من الأهمية البالغة، سعيا لتحقيق ذلك الهدف، مواصلة المشاركة النشطة من جانب الممثلين التيموريين في تلك العملية، التي تستحق دعما واضحا من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا المضمار، يجب أن نسجل هنا الدعم المتزايد الذي تلقته هذه المسألة من جانب المجتمع الدولي، وبالتحديد من خلال اتخاذ مواقف تتراوح بين

ولهذا، اسمحوالي بأن أعيد إلى الأذهان الشواغل التي أعرب عنها في إعلان الدول الثلاث المراقبة، البرتغال، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، الصادر في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦. وأناشد حكومة أنغولا واليونيتا مواصلة اتباع طريق السلم الذي حققه بغية الإسهام في التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا على نحو حاسم، وبالتحديد من خلال قوة مسلحة واحدة وتهيئة الظروف اللازمة لحرية انتقال الأشخاص والسلع، مما سيمكن من قيام المجتمع والاقتصاد والمؤسسات في ذلك البلد الأفريقي العظيم بوظائفها الطبيعية.

وأود أيضا أن أناشد المجتمع الدولي من أجل دعم إنعاش وتعمير أنغولا. ومن الملح بصفة خاصة أن تتوفر الأموال اللازمة من أجل تنفيذ برامج تسريح المقاتلين السابقين. والاستقرار الاجتماعي لا غنى عنه من أجل نجاح عملية السلم.

ولا أود أن أختتم هذه الإشارة إلى أفريقيا دون التعبير عن القلق إزاء الحالة السائدة حاليا في منطقة البحيرات الكبرى، والتي تترتب عليها آثار مأساوية على أمن ورفاه الشعوب البريئة. وتشترك البرتغال في جهود المجتمع الدولي من أجل إنهاء مأساة القارة الأفريقية هـذه وضمان عودة الاستقرار إلى تلك المنطقة.

ولم تقف البرتغال موقف عدم المبالاة إزاء معاناة شعوب البلقان أو فيما يتعلق بحالة ذات آثار خطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة. ولهذا تشارك البرتغال في قوة التنفيذ بوحدة كبيرة من العسكريين وقوات الشرطة والمدنيين، وهي تبدي في أغلب الأحيان استعدادها لبذل جهد ومشاركة أكبر من البلدان الأخرى ذات القدرات الاقتصادية الأكبر.

لقد كانت الانتخابات الأخيرة في البوسنة والهرسك تمثل خطوة هامة صوب توطيد السلم، ونحن واثقون من أنها ستكون لها آثار دائمة في توطيد الدولة البوسنية - القائمة على كيانين - مما يتيح الاستقرار المدعوم ذاتيا في البلد وإعادة تشكيل القوة الدولية حتى لا تؤثر على الهدف الأساسي المتمثل في ضمان السلم والتعايش بين المجتمعات الثلاثة.

وإمكاناتها الاقتصادية، التي تستحق نهجا جديدا ونموذجا جديدا للحوار، ومن ناحية أخرى، تشجيع البلدان الأفريقية على السير على طريق عملية التنمية الخاصة بها والقائمة على تعزيز السلم والديمقراطية والاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أيدنا منذ البداية إنشاء وإقامة آلية منظمة الوحيدة الأفريقية لمنع وقوع الصراعات وإدارتها وتسويتها في مؤتمر قمة القاهرة في عام ١٩٩٢.

وتولي البرتغال أهمية كبرى لتعزيز الحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي. ومن المؤكد أن مؤتمر القمة الوزاري الثاني، المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر الحالي في ويندهوك، سيتيح القيام باستعراض عالمي لمدى كفاية الأنشطة المضطلع بها نتيجة لمؤتمر برلين.

ولا تزال البرتغال، باعتبارها عضوا في الدول الثلاث المراقبة في عملية السلام في أنغولا، تشترك بصفة خاصة في تنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي يسعى، بصفة عامة، إلى إعادة بناء الحياة الديمقراطية الدستورية وتشكيل جيش وطني واحد في أنغولا.

وأنتهز هذه الفرصة كي أحيي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد اليون بلوندين بي، الذي تشكل مهاراته التفاوضية عاملا هاما في جعل السلم والأمل في مستقبل أفضل يلوح مرة أخرى بالنسبة لجميع الأنغوليين.

ونسجل بارتياح التطورات الإيجابية التي وقعت طوال الشهور القليلة الماضية في تنفيذ بروتوكول لوساكا، والتي أتاحت وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء إقليم أنغولا. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل الحقيقة التي مفادها أن المهام الهامة لا تزال بحاجة إلى الانتهاء من تنفيذها وبدونها لا يمكن ضمان استمرارية عملية السلم. ومن الصعب أن نتفهم تأجيل حل المسائل السياسية والعسكرية مما قد يعرض للخطر عملية توطيد السلم.

مؤتمر القمة الايبيرية الأمريكية السابع لرؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٩٨.

وترحب البرتغال بمشاريع التكامل الإقليمي للبلدان الأمريكية، فضلا عن آليات التعاون التي وضعت تدريجيا بين بلدان تلك القارة والاتحاد الأوروبي.

ويشكل تطوير العلاقة مع آسيا أيضا إحدى أولويات السياسة الخارجية لحكومة البرتغال. فنحن نشاطر إرثا تاريخيا مشتركا مع بلدان عديدة في تلك المنطقة. وعلى الصعيد الثنائي سنسعى، بالإضافة إلى فتح سفارات جديدة في جنوب شرقي آسيا، إلى زيادة تعزيز علاقتنا مع الدول الجزرية في المحيط الهادئ، الأمر الذي سيظهر بالتأكيد في إطار اتفاقية لومي.

وفيما يتعلق بمشاركتنا على الصعيد المتعدد الأطراف، يحدونا الأمل في أن يمثل الحوار الجديد القائم في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خطوة هامة في العلاقة بين أوروبا وآسيا، مما يفضي إلى قيام اتصال أكثر انفتاحا وأوسع نطاقا بشأن جميع المسائل موضع الاهتمام المشترك للاتحاد الأوروبي وآسيا.

والعملية الانتقالية في ماكاو التي من المقرر أن تكتمل في نهاية عام ١٩٩٩، وترتكز على قيام حوار بناء وتعاون وثيق مع الصين، تحظى بأبلغ الاهتمام من حكومة البرتغال التي ينصب شاغلها الرئيسي على كفالة ازدهار الإقليم واستقراره، فضلا عن الحفاظ على هويته.

ولا شك أن الديناميكية المتعددة الأطراف أخذت تكتسب أهمية كبرى في الواقع الدولي الراهن. وتقوم البرتغال على نحو لا لبس فيه ببذل الجهود من أجل تعزيز مشاركتها في المنظمات التي تنتمي إليها، وأصبحت تشترك في أطر جديدة متعددة الأطراف. ويتمثل الدليل الواضح لموقف البرتغال في هذا الصدد في زيادة مشاركتنا في عمليات حفظ السلام. وللبرتغال قوات كبيرة في البوسنة وأنغولا، وهي تتحمل حاليا المسؤولية الحساسة، عن قيادة قوة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية. ويسرني أن ألاحظ أنه في مجال حفظ السلام والأمن الدولي، نحن سادس أكبر

وسوف تستضيف البرتغال مؤتمر القمة التالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي سيعقد في لشبونة في ٢ - ٣ كانون الأول/ديسمبر المقبل. ونأمل أن يتخذ ٥٣ رئيس دولة وحكومة قرارات هامة فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لنموذج أمة للقرن الحادي والعشرين. وإنني واثق من أن ميثاق لشبونة، الذي من المقرر اعتماده في ذلك الاجتماع سيمثل خطوة هامة صوب استقرار القارة الأوروبية وتعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الناحية المؤسسية.

وقد قامت البرتغال بتعزيز روابط وثق وأعمق مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بلدان المغرب، وتلك منطقة ذات أهمية أساسية بالنسبة للأمن والاستقرار، وتنمية المنطقة برمتها. وعلى المدى القصير، من الضروري اتخاذ تدابير لبناء الثقة تسهم في وضع أسس لنوع جديد من العلاقات بين الشعوب على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وتلتزم البرتغال بوضع ميثاق أوروبي متوسطي، يعتبر إطارا لمشاركة جديدة ستسهم على نحو حاسم في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشركائنا في البحر الأبيض المتوسط.

وتتابع البرتغال بقلق بالغ آخر التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونعتقد أن مستقبل المنطقة يعتمد أساسا على إرادة الأطراف في أن تبدأ من جديد وبصفة عاجلة في التفاوض وفقا لمبادئ مدريد وأحكام أوسلو المرجعية. وأناشد جميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تحترم الالتزامات التي سبق التعهد بها، وهو الطريق الوحيد الذي يفضي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم للمنطقة. والأحداث المأساوية التي وقعت للتو هي أوضح دليل على أنه لا بديل من عملية السلام.

وتقيم البرتغال علاقات إنسانية وتاريخية وثقافية قوية مع أمريكا اللاتينية. وسيمثل مؤتمر القمة الايبيرية الأمريكية المقبل الذي سيعقد في شيلي، مناسبة أخرى لمناقشة جوانب التقدم الهامة التي أحرزتها عملينا إضفاء الطابع الديمقراطي والتنمية في تلك القارة. علاوة على ذلك، ترحب البرتغال بعقد

ترشيح البرتغال لعضوية مجلس الأمن إلى ما تتميز به من جدارة. ونحن نرفض أن نلجأ إلى أية أحلاف أو تحالفات أو وسائل اصطناعية أخرى من شأنها أن تحد من حق الاختيار للدول الأعضاء، وتضع الشروط أمامه.

ولم يأت ترشيح البرتغال للدفاع عن مصالح، أو للاستجابة لمتطلبات سياسات محلية، كما لم يأت لمتابعة تحقيق طموحات خارجية أو تعزيزها. فالسياسة الخارجية البرتغالية هي كل لا يتجزأ. وهي جزء من حيز جغرافي استراتيجي محدد تحديدا جيدا، وهي تتطور من خلاله. وهو لا يقوم على الفطرية أو التسلسل الاقتصادي، كما أنه لم يتبدل من أجل استيعاب ترشيح البرتغال. والسياسة الخارجية لبلدي قائمة بثبات على التزامها العالمي الطابع بالتجاور مع جميع شعوب العالم.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أصوت بمنح الثقة لمستقبل الأمم المتحدة، وأن أؤكد مجددا التزام البرتغال الكامل بإصلاح المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية للنيجر، سعادة السيد اندريه ساليغو.

السيد ساليغو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أنقل إلى السيد غزالي اسماعيل تهاني وفد النيجر القلبية على انتخابه البارز لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين. وهذا الانتخاب لشهادة على المكانة والمقام الرفيعين اللذين يتمتع بهما بلده، ماليزيا، في الشؤون الدولية نظرا لما يقدمه من إسهام في تحقيق المثل العليا لمنظمتنا. وهو أيضا اعتراف بأنه دبلوماسي متمرس ورجل عظيم الخبرة.

وأقدم تهاني إلى الأعضاء الآخرين في مكتب الجمعية، ونؤكد للسيد غزالي التعاون الكامل لوفد النيجر في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه. وأود أن أنقل إلى سلفه، السيد ديوجو فريetas دو أمارال، ممثل البرتغال، سرورنا الكبير وتحياتنا له على العمل الممتاز الذي قام به خلال رئاسته.

من يساهم بقوات من دول الاتحاد الأوروبي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبلد التاسع بين أكبر البلدان التي تشكل مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. والواضح أننا نأتي في النصف الأعلى لقائمة البلدان التي تسهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نتقدم أيضا دولاً أعضاء أخرى ذات موارد أكبر من مواردنا ونصيب أكبر للفرد في الناتج.

وينبغي أن ينظر إلى ترشيح البرتغال لعضوية مجلس الأمن باعتباره تعبيرا هاما عن إرادة بلدي في مواصلة مشاركته، بأقصى قدر ممكن، في البعد المتعدد الأطراف لعالم اليوم. والبرتغال بلد له التزام ذو طابع عالمي يستخدم لإرساء الاتصال مع مناطق عديدة ومتنوعة من العالم، ولهم وقبول ثقافات وحضارات مختلفة.

لذلك نعتقد أننا، كعضو في مجلس الأمن، سوف نتمكن من الاسهام في إيجاد حلول وفقا للمبادئ والمقاصد التي يتضمنها الميثاق. ونعتقد أيضا أن قيام دول ذات حجم وصفات مشابهة لذلك الحجم وتلك الصفات التي تتمتع بها البرتغال، بالمشاركة في مجلس الأمن من شأنه أن يسهم في إقامة توازن وتمثيل بدرجة أكبر في القرارات التي تتخذها تلك الهيئة.

ولن يمكن تحقيق هذا الأمر إلا من خلال الاحترام الكامل لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وهو المبدأ الذي يمثل في الحقيقة الضمان الرئيسي للديمقراطية في مجلس الأمن. ومع ذلك لم يحترم هذا المبدأ بصورة عملية. والواقع أنه من بين الدول الأعضاء الـ ١٨٥، ثمة ٧٩ دولة عضوا لم تعمل أبدا في مجلس الأمن، و ٤٤ دولة عضوا لم تعمل إلا مرة واحدة، كما هي الحال بالنسبة للبرتغال.

وبوسعنا تحسين هذه الحالة وينبغي لنا أن نفضل ذلك. والواقع أنه بغية كفالة تمثيل للدول الأعضاء تمثيلا كافيا في مجلس الأمن، يجب عدم استعمال العراقيل أو السوابق التي من شأنها أن تمنع قيام تناوب سليم في ذلك الجهاز. لهذه الأسباب يستند

تجنبه. وقد عبر عن ذلك ببلاغة فريدريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عندما قال:

"من الفقر إلى التهميش ومن التهميش إلى الاستبعاد: هكذا تتهياأ أخصب بيئة لتوالد العنف".

إن هذا النوع من العنف يجب أن نتجنبه، بتقدير بدائل أفضل للناس الذين نعتبر مسؤولين عنهم - وعلى وجه الخصوص في أفريقيا. والواقع أن هذه القارة تبدي مؤشرات على كونها أرضا مليئة بالحيوية وقادرة على تحقيق منجزات اقتصادية عظيمة إذا ما أعطاه المجتمع الدولي الفرصة والموارد. لذلك فإن الالتزامات التي تم الدخول فيها بشكل مشترك في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لا تزال في محلها وهي تتطلب أكثر من أي وقت مضى أن يبذل سائر أعضاء المجتمع الدولي جهودا أكبر من أجل أفريقيا.

وبالنسبة لمسألة المديونية الخارجية، وبصفة خاصة مسألة الديون المتعددة الأطراف، التي أعطيت أولوية خاصة في مؤتمر قمة مجموعة السبعة في ليون، فإنها تستأهل معالجة أساسية عاجلة. والنيجر تؤيد تمام التأييد التوصيات المعتمدة في استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونحن نرحب بإطلاق مبادرة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦. ونأمل أن يتيح هذا البرنامج وهو على أي حال إطار هام من أجل التعاون، ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في أفريقيا.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي وصفت عن حق بأنها أحد الشروط الرئيسية لإعادة تنشيط البلدان الأفريقية، ينبغي زيادتها إلى المستوى المشار إليه في القرارات المتخذة في هذا الموضوع. وفي اجتماع سنغافورة القادم لمنظمة التجارة العالمية ينبغي اتخاذ إجراء المتابعة اللازم لضمان حماية حقوق ومصالح جميع البلدان وبصفة خاصة البلدان الأفريقية. كذلك فإن تقديم المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ السياسات الرأسية والأفقية لتنويع الصادرات سيوفر للبلدان الأفريقية الموارد لزيادة استقلالها الاقتصادي.

إن رئيس جمهورية النيجر، الجنرال ابراهيم مينا سارا باري، يؤكد من جديد تأييده بلا تحفظ للأمم العام، السيد بطرس بطرس غالي وتشجيعه له، على الجهود الدؤوبة التي يبذلها من أجل السلام والتنمية. ولقد ظهر هذا التأييد للأمم العام، مثلما تعرف الجمعية، في مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرا رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية عندما شارك بلدي في الإشادة الجماعية التي وجهت إليه.

وأعرف أن قرار بلدي باقتراح اسم أحد أبنائنا مرشحا لمنصب الأمين العام قد أثار الكثير من التعليق. اسمحو لي أن أقول إن السيد حامد الغايد الذي طرح اسمه كمرشح هو مجرد "مرشح". وبعبارة أخرى، إذا لم يستخدم حق النقض في الأسابيع القادمة لمعارضة إعادة انتخاب السيد بطرس بطرس غالي أمينا عاما، سيكون هذا مكسبا لأفريقيا. وسيكون من الطبيعي تماما بالنسبة لابن من أبناء أفريقيا مؤهل كسابقه أن يحظى، مثلهم، بولاية ثانية في رئاسة منظمنا المرموقة.

إن الدورة السنوية للجمعية العامة تسمح لبلدي بتجديد ثقتها في المثل العليا والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. والذكرى السنوية الخمسون لمنظمنا التي احتفلنا بها في السنة الماضية، أتاحت لنا فرصة للنظر في التقدم المحرز وتحديد الأولويات التي ينبغي أن نركز عليها. ومن بين هذه الأولويات العمل المشترك من جانب المجتمع الدولي لتقليص الاختلال الاقتصادي بين دول الشمال ودول الجنوب. وللأسف إن خريطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم تحوي من الناحية الجغرافية تناقضات وتفاوتات، وذلك على الرغم من أنه كانت هناك آمال معقولة في أن تسهل نهاية الحرب الباردة من تعبئة المجتمع الدولي من أجل التنمية.

فالفقر يشكل في كل مكان، وعلى الأخص في بلدان الجنوب، أكبر خطر يهدد الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي. إن العوز سواء الذي نشاهده في مدن الصفيح أو الذي يعاني منه أطفال الشوارع وكذلك الفقر المطلق هو وصمة عار في جبيننا جميعا، وسيظل كذلك ما دمنا ننظر للتهميش باعتباره أمرا لا يمكن

وفي الشرق الأوسط أحرز تقدم ملموس على درب السلام في السنوات الثلاث الأخيرة. وحتى وقت قريب كان الرئيس عرفات، الذي يعيش بين شعبه، يجري مع أعدائه القدامى، حوارا مفيدا، وإن كان صعبا بكل تأكيد. وينبغي لهذا الحوار أن يتواصل بدعم من المجتمع الدولي. ولكن للأسف، منذ عودة الجناح اليميني إلى السلطة في إسرائيل، يبدو أن جميع الآمال قد تحطمت ويتعين على منظمنا أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تبذل كل ما في وسعها حتى لا ينزلق الشرق الأوسط إلى حرب جديدة لا يمكن التكهّن بعواقبها. وإذا كان لدولة إسرائيل الحق في الوجود والعيش في سلام فإن نفس الشيء يصدق على جميع الدول في المنطقة، ابتداءً من فلسطين.

والنيجر تشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة الخطيرة في جامو وكشمير وتأمل أن يقوم المجتمع الدولي بمواصلة مناقشة هذه الحالة. فمن الضروري جدا أن تسود الحكمة والحوار في تلك المنطقة من العالم أيضا، بتشجيع من جميع البلدان ذات النية الحسنة، حتى يتسنى لشعب كشمير في المستقبل القريب أن يمارس بحرية في نهاية المطاف حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

إن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، يلعبان دورا مركزيا في منع وقوع الصراع والنهوض بالسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فإن النيجر تجدد نداءها من أجل الانضمام العالمي للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة المعاهدة التي تمثل حجر الزاوية وأقصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وينبغي بذل مزيد من الجهود لتحديد الأسلحة التقليدية ووضع تدابير لبناء الثقة بين الدول بصورة عامة. كما أن توقيع معاهدة بيليندايا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، كان مصدر اعتزاز له ما يبهره. ويرحب بلدي باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الهامة هنا في نيويورك، وهي المعاهدة التي تضع أخيرا نهاية لخوف الملايين من البشر على حياتهم وعلى بيئاتهم. ومما لا شك فيه أنها خطوة هامة نحو منع الانتشار النووي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، أحرزت منظمنا بكل تأكيد بعض النجاح في صون السلم والأمن الدوليين. وكان من بين هذه النجاحات قيام دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق في جنوب أفريقيا وانتهاء الحرب الوبيلة في موزامبيق. وأحرزنا أيضا تقدما ملموسا في عملية السلام في أنغولا، وفي الأزمة في الشرق الأوسط وفي يوغوسلافيا السابقة وبصفة خاصة إجراء الانتخابات قبل أيام قلائل في البوسنة والهرسك. والنيجر تتابع عن كثب الجهود التي تبذلها السلطات في رواندا من أجل التغلب على تبعات الأحداث المأساوية التي شهدناها جميعا وذلك لتوطيد المصالحة الوطنية والسلم الدائم بصفة خاصة.

وفي ليبيريا تحسنت الحالة في أعقاب اجتماع القمة الأخير للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الذي خصص لذلك البلد. وتؤيد النيجر التوصيات الصادرة عن ذلك المؤتمر، وقد قررت، في جملة أمور، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي نعاني منها، أن تعزز هيكل فريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وذلك بإيفاد وحدة من الجنود قوامها ٥٠٠ فرد. بيد أن بلدي يرى أن هذه الجهود لن تنجح إلا بتقديم دعم كبير من المجتمع الدولي، الذي ينبغي، في جملة أمور، أن يفي بالتزاماته تجاه ذلك البلد. وأغتنم هذه الفرصة لكي أثنى على الجهود الدؤوبة المبذولة في ليبيريا، من جانب نيجيريا، الصديق والشقيق العظيم للنيجر.

والصومال أيضا تستحق تأييدنا، أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية فما فتى بلدي يتابع الحالة هناك باهتمام كبير ويأمل في استئناف الحوار بين الخصمين الرئيسيين حتى يمكن، في المستقبل القريب، أن تؤدي إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في النهاية إلى إجراء الاستفتاء بشأن تقرير المصير الذي يأمل المجتمع الدولي أن يشهده. وفيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على ليبيا، ترى النيجر أن المقترحات البناءة المقدمة من سلطات ذلك البلد توفر أساسا جيدا للمفاوضات من أجل حل تلك الأزمة التي تؤثر تبعاتها تأثيرا سيئا على الشعب الليبي وكذلك على البلدان المجاورة.

تصوره شعب النيجر، الذي نظم مظاهرات تلقائية تأييدا للنظام الجديد.

في الوقت الذي أتحدث فيه إليكم الآن، وبعد أن انتخبت النيجر رئيسا جديدا هو السيد إبراهيم ماناسارا باري، فإنها تستعد الآن لإجراء انتخابات تشريعية. وتقوم الحكومة بكل ذلك بالتعاون مع المعارضة، التي وافقت أخيرا في الأسبوع الماضي فقط على إجراء مناقشات مع ممثلي حزب الرئيس وعلى أن تحدد معه شروط تنظيم انتخابات شعبية في المستقبل. وقد اتفق الحزبان على التخلي عن الجدل العقيم وعلى تهيئة الظروف الهادئة الضرورية للعمل بفعالية من أجل مصالح النيجر العليا.

وكانت النيجر من بين البلدان التي قدمت مشروع القرار الذي عرضته استراليا، وستوقع على المعاهدة في المستقبل القريب. ويحدونا الأمل أن تؤدي هذه المرحلة، التي تضع نهاية لمخاطر الانتشار الأفقي، إلى تخفيض حاد في الترسانات الموجودة.

أخيرا، وكما حصل في السنوات السابقة، سينضم بلدي إلى المبادرات التي تتخذ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. وسينضم بلدي أيضا إلى إدانة المجتمع الدولي الإجماعية المتزايدة لصنع واستخدام تلك الأجهزة القاتلة: الألغام البرية المضادة للأفراد.

إن بناء عالم أفضل، وهو هدفنا المشترك، لا يزال يتوقف على إقامة علاقات دولية تستند إلى مبادئ التعاون والتضامن الانساني. وقد أجرينا مناقشات رئيسية لهذا الموضوع: في ريو بشأن البيئة، وفي القاهرة بشأن السكان، وفي كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وفي بيجين بشأن النهوض بالمرأة، وفي اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية، وقرينا في روما بشأن الغذاء. وقد أخذت جميع شواغل البشرية في الحسبان في العديد من التوصيات الهامة التي انبثقت عن هذه المؤتمرات والتي حددت تصورا لعالم أفضل. ونحن نعتقد أن التضامن الإنساني الحقيقي هو وحده القادر على تحويل التصور إلى واقع.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعطي لمحة عامة عن الحل السياسي في بلدي. النيجر إحدى الدول الأفريقية التي اختارت طريق الديمقراطية في وقت مبكر. وفي أقل من خمس سنوات جربت كل شيء: من مؤتمر وطني، وتحول ديمقراطي إلى انتخابات حرة تتميز بالشفافية وأنشئت بموجبها مؤسسات جمهوريتنا الثالثة. وبعد أن حلت الجمعية الوطنية الحكومة، وبعد أن حل رئيس الجمهورية تلك الجمعية، أسفرت الانتخابات التي أعقبتها عن فوز المعارضة وقيام نظام قائم على تقاسم السلطة واتسم بعدم استقرار مؤسسي نحيت فيه جانبا المصالح العليا للبلاد. ودفعت حالة الشلل الناتجة التي أصابت هيكل الدولة الجيش إلى الاستيلاء على السلطة. ولتفهموني بوضوح: إنني لا أريد أن أبرر الانقلاب العسكري. ولكن تحرك الجيش في النيجر كان هو أهون الشرور. على الأقل هكذا



وهذا يبين أن افريقيا بصورة عامة، والنيجر بصورة خاصة، لا تنفر من الديمقراطية. ولكن بالنسبة للمسألة المطروحة، فإن ما يريده بلدي هو أن يعطى الفرصة لبناء نظامه الديمقراطي - القائم، بدون شك، على احترام حقوق الإنسان والحريات - بالخطوات التي تناسبه، على أن تؤخذ في الحسبان ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبوسعي أن أقول هنا إن إحدى السمات البارزة في الثقافة الافريقية أننا لا نحول الإدارة العامة إلى انقسام بين من هم في السلطة ومن هم في المعارضة، بين المسؤولين عن إدارة البلاد والمستثنيين من هذه العملية. في افريقيا نعمل كل شيء سويا. إننا نعمل معا ونأكل معا وندير الأمور معا. بالطبع، من أجل مصلحة المجتمع البشري الذي ينتمي إليه كل فرد، وينبغي لكل فرد أن يعرف مكانه الصحيح في هذه العملية وأن يقوم بالدور المسند إليه.

وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أنه حتى في منطقتنا دون الإقليمية، غرب افريقيا، توجد عدة أمثلة للبلدان التي فهمت هذه العملية وتنفذها على نحو مثمر على أساس يومي. وهذا هو الحال بالنسبة للسنگال وبوركينا فاصو. ولنحاول أن نبحث في ثقافتنا - أو من الأفضل في ثقافتنا - عن جميع العناصر التي تمكن بلداننا من إقامة ديمقراطية يكتب لها البقاء ومكيفة بصورة صحيحة، بينما نرفض أيضا رفضا قاطعا أي نوع من الديمقراطية الجاهزة التي يمكن أن تُفرض علينا.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد ثانية إيمان النيجر بالمثل العليا للأمم المتحدة وبقدرتها على أن تجد في تضامن جميع أعضائها الردود المناسبة على التحديات الجديدة التي تواجه البشرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥